

35
شباط - 2017

الغربي
معاً لأجل سوريا

شهرية ناقدة متنوعة تصدر عن «مداد سوريا» للثقافة والإعلام

سوريون بدون وثائق ثبوتية





www.algherbal.com



www.facebook.com/ALGRBAL



@ALGhRBAL

مجلة شهرية ناقدة متنوعة تصدر عن
مداد سوريا للثقافة والإعلام

رئيس التحرير والمدير المسؤول
رامي سويد

الإخراج الفني
محمد الخطيب

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي
كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن موقف
المجلة، وحق الرد مكفول للجميع.

يمكن إرسال المقالات والمشاركات
والردود على المقالات المنشورة إلى
بريد المجلة الإلكتروني:
algherbal.com@gmail.com

يمكن لم يرغب بإدراج إعلان على
صفحات المجلة التواصل مع إدارة
المجلة عبر:

algherbal.com@gmail.com

فهرس العدد



3 تمثيل الشعب أم التمثيل عليه؟

4 حاجة السوريين للوثائق الثبوتية تمنع مافيات التزوير

7 حصار "الفوعة وكفريا" لصالح من؟

8 كيلا تضيع التضحيات سدى

9 ضحايا فوضى العمل الإنساني في سوريا.. هكذا يريد الداعم

10 لم يعد هناك ما يستحق

12 السيارات: بين النظامي و"لغة الرسن"

14 بلدة التمانعة ثارت من البداية فدمر النظام ٨٠% منها

15 القمع العسكري رد المستبدين الدائم على الثورات

16 علاج الأسنان.. ارتفاع التكلفة وقلة الخدمات المجانية

18 معتقلات سوريا من سجون النظام إلى قيود المجتمع

20 الأطفال أكثر المتأثرين بالحرب السورية

22 متى نكتسب ثقافة الاعتذار والمحاسبة؟

23 الأنظمة المستبدة تنتج معارضا على تناكلتها

24 عائلة نازحة من ريف حماة تعيش في مكب نفايات سراقب

26 المعهد السوري للعدالة يسجل مقتل ٤٣٠٨ أشخاص بحلب وريفها عام ٢٠١٦

27 النظام وروسيا يستهدفان المرافق الحيوية عمداً ويستخدمان أسلحة حارقة

28 قلعة الحصن.. تحفة عمرانية نادرة

30 أسباب الإصابة بـ "مرض التيفوئيد" وكيفية العلاج

31 كاريكاتير الغربال

تمثيل الشعب أم التمثيل عليه؟

رامي سويد

تكون مجموعة ملاحظات كتبت على عجل بدون أي دراسة أو اهتمام وإنما فقط بهدف اقناع المعارضة السورية الممزقة والتائهة بأن روسيا تطبخ حلاً في سوريا، لتوصل روسيا رسالة للمعارضة تقول: «يجب عليكم الإسراع إلى المشاركة في الطبخة قبل أن تخرجوا من الحفلة بخفي حنين»، هذا كان بالضبط الباب الذي أدخلت منه روسيا المعارضة السورية في المتاهة التي يبدو أنها ستضيع فيها للأبد!

ذلك أن رجال المعارضة السورية من السياسيين تخطوا منذ دخولهم دوامة «الحل الروسي» في سجلات حول الوفد الذي يجب أن يذهب للمفاوضات، ومن يجب أن يكون في الوفد ومن يجب ألا يكون، حيث طرحت موسكو مراراً موالين للأسد على أنهم معارضون يجب أن يحضروا المفاوضات داخل وفد المعارضة، لتزيد بذلك من تشرد المعارضة وترفع من مستوى المهاترات في صفوفها، وفوجه معارضون إلى موسكو، واجتمع آخرون في الرياض وبيروت وغيرها، وأصبح تشكيل وفد المعارضة الذي سيذهب لجولة جنيف الجديدة محور تغطية الملف السوري في وسائل الإعلام.

الأسوأ من ذلك أن هدف رجال المعارضة بات في الواقع «الانخراط في الوفد»، حيث تدافعوا على حيازة «حق التمثيل»، وعقدوا فيما بينهم «جلسات مفاوضات» استمرت أياماً في انقرة والرياض وغيرها حول من يجب أن يذهب إلى جنيف أو أستانة.

وهنا يحق لكل متابع سوري أن يسأل: ما هو «حق التمثيل» الذي يتنافس رجال المعارضة على حيازته؟ وما هو المشروع السياسي الذي يملكه كل من رجال المعارضة؟ وما هي رؤية كل منهم لمستقبل سوريا القريب والبعيد؟ وما هي الأوراق التي يملكها كل منهم ليطرحها على طاولة المفاوضات مع النظام؟ بل ما هي المقومات التي تمكنه أصلاً من الادعاء أنه «مفاوض»؟ وعلى ماذا يمكن أن يفاوض؟ هل سيفاوض على مصير المعتقلين أم أنه سيطالب بفك الحصار عما تبقى من مناطق محاصرة؟ وماذا سيفعل هذا «المفاوض» حين يمتنع النظام عن تقديم أي تنازل على طاولة المفاوضات؟ هل سينسحب من جولة جنيف في شباط ٢٠١٧ كما انسحب رفاهه من جولة جنيف التي عقدت بنيسان ٢٠١٦ ليقوم النظام وحلفاؤه الروس بعدها بإطباق الحصار على حلب والسيطرة عليها بينما كان «رجال المعارضة» يواصلون اجتماعاتهم لإصدار بيانات التهديد ولاختيار مفاوضين جدد!

دخل الصراع في سوريا مرحلة جديدة بعد سقوط مدينة حلب كاملة بيد النظام السوري، على إثر اتفاق إخلاء رعته روسيا وتركيا قبل نهاية العام الماضي، أفضى إلى إخلاء المقاتلين والمدنيين من الأحياء الشرقية بحلب، التي كانت قد سقطت تحت حصار قوات النظام بعد حملة قصف جوي كثيفة شنتها روسيا، دعمت من خلالها قوات النظام ومليشيات إيران، لتحقيق تقدم بري كبير انتهى إلى حسم المعركة لصالح النظام وحلفائه.

ومنذ سقوط حلب، وجدت المعارضة السورية نفسها عارية تماماً أمام الهجوم الروسي الإيراني، بدون أي غطاء إقليمي أو دولي، خصوصاً مع فوز دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، وهو الذي لم يخفي أبداً بغضه للعرب والمسلمين، فكيف الحال إذا كان الطابع الإسلامي يغلب على جميع تيارات المعارضة السورية!

وفي ظل هذه الأجواء التي خيمت فيها هزيمة حلب العسكرية، والتخلي غير المعلن لحلفاء المعارضة السورية عنها، ذهبت مجموعة من ممثلي الفصائل إلى عاصمة كازخستان، أستانة، لحضور اجتماع، حضرته وفود من روسيا وتركيا وإيران بالإضافة لوفد النظام السوري أيضاً، ليخرج الاجتماع كأغلب ما سبقه بـ«صفر» من النتائج، ويخرج بعدها المسؤولون الروس ليبرروا فشل اجتماع أستانة بتقديم أي جديد بأن ذلك مرجعه إلى أن الاجتماع كان مخصصاً أصلاً لبحث آليات مراقبة وتثبيت «وقف إطلاق النار».

من المعلوم طبعاً أن وقف إطلاق النار المطبق في سوريا منذ سقوط حلب هو في الواقع وقف إطلاق نار بتفصيل روسيا، التي قررت مع بدايته استثناء منطقة وادي بردى منه، وهي المنطقة التي سقطت لاحقاً بيد قوات النظام، كما قررت أيضاً استثناء الغوطة الشرقية منه، وهي منطقة مازالت تتعرض لهجوم النظام بدعم طيران روسيا ومليشيات إيران، ويُتظر أن توقع الفصائل فيها اتفاق استسلام وانسحاب إلى إدلب كما فعلت سابقاً في داريا وحلب ووادي بردى وغيرها.

بالتوازي مع هذا المشهد العسكري الكارثي بالنسبة للمعارضة، دفع الروس ببالون إعلامي كبير إلى المشهد السياسي السوري الشهر الماضي، تجسد بما سمي بـ«مسودة دستور لسوريا»، والواقع أن هذه «المسودة» لا تعدو أن

حاجة السوريين للوثائق الثبوتية

تنعش مافيات التزوير

أحمد الصباح

مافيات ضمن هياكل مؤسسات النظام

تشجع التزوير والمعارضة تتفرج

يوضح المحامي الأحمد أنه «مع طفو المشكلة على السطح برزت فئة من ضعاف النفوس وتجار الأزمات تاجروا بحاجة الناس لأوراق ومستندات معترف بها في الخارج وفي مناطق سيطرة النظام وبأسعار خيالية تصل إلى ١٥٠٠ دولار مقابل استصدار جواز السفر مثلاً، معتمدين على شبكة مافيا منتشرة في مناطق سيطرة النظام ولها أذرع في المناطق المحررة».

وأردف الأحمد أن «من أكثر التحديات التي يواجهها مجال التوثيق المدني في المناطق المحررة هو ظهور مزوري الأوراق على الساحة في المناطق المحررة بدون أي رقابة من أي مؤسسة ثورية وتحت بصر وسمع المحاكم الشرعية وفي بعض المناطق تحت حمايتها، والنتيجة فقدان الثقة بأي وثيقة رسمية حتى الحقيقي منها» لأن أي وثيقة باتت تحمل إمكانية تزويرها والاحتيال باستخدامها».

وعزى الأحمد انتشار ظاهرة تزوير الأوراق والوثائق إلى حاجة الناس لوثائق معترف بها خارج سوريا وفي مناطق سيطرة النظام

المدنية تعمل بانتظام في مدن مراكز المحافظات، باستثناء الرقة، وتتمتع الوثائق الصادرة عن مؤسسات الدولة السورية التي يديرها النظام بحجية قانونية واعتراق كامل، وبالمقابل فإن أي وثيقة تصدر عن أي جهة أو هيئة معارضة تعاني من عدم الاعتراف بها خارج حدود المناطق المحررة.

عضو رابطة المحامين السوريين الأحرار، اسكندر الأحمد، تحدث لـ«الغربال» عن معضلة الحصول على أوراق ثبوتية بالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام قائلاً: «لقد تم تأسيس منظمات كرابطة المحامين السوريين الأحرار التي تصدت لهذه المشكلة، وفتحت مكاتب للتوثيق المدني في نهاية عام ٢٠١٢، وبدأت بإجراء عمليات التوثيق المدني، وتم إصدار بيانات قيود مدنية وشهادات ولادة وشهادات وفاة وإخراجات قيد مدنية، الهدف منها تيسير أمور المواطنين في المناطق المحررة وجميع هذه الخدمات مجانية لم يتقاضى عنها مراكز التوثيق أي مقابل مالي ولكن هذه الوثائق غير معترف بها إلا ضمن المناطق المحررة».

كانوا أطفالاً صغاراً عند انطلاق الثورة عام ٢٠١١، وأطفالاً غيرهم ولدوا في المناطق المحررة في السنوات الأخيرة، فلا أولئك حصلوا على أوراق تثبت هويتهم وقد اشتد عودهم وابتوا شباباً في سن الزواج أو الالتحاق بمدرسة أو جامعة وبحاجة ماسة إلى وثائق ثبوتية تثبت شخصياتهم، ولا هؤلاء، ممن ولدوا حديثاً، وثقت ولادتهم في سجلات رسمية.

فأصبح مئات آلاف السوريين وربما الملايين منهم بدون أية أوراق ثبوتية، لتنتشر مع حاجتهم لهذه الأوراق مافيات لتزوير الوثائق الثبوتية، وهو الأمر الذي أضعف من حجية وقيمة الوثائق السورية ككل، ليكون ذلك خسارة أخرى تضاف إلى خسائر السوريين المتراكمة بالسنوات الأخيرة.

النظام يحتكر مرجعية إصدار الوثائق

لا يزال النظام السوري يصدر الوثائق الرسمية في مديريات الشؤون المدنية بشكل طبيعي، حيث أن مديريات الشؤون



انتشرت مافيات تزوير الوثائق مع زيادة حاجة السوريين لها



تكشف مديريات الأحوال المدنية الوثائق المزورة التي يجلبها المراجعون (خاص الغرمال)

يتبع للمحاكم العاملة في مناطق النظام) الذي يقوم بدوره بالسفر بشكل دوري إلى مناطق النظام لتوثيق تلك الوقائع، ثم يقوم المواطن أو زوجته بالحصول على البطاقة العائلية باليد من مناطق النظام.

يتابع أبو محمد «كذلك الحال بالنسبة لشهادات الولادة حيث يأتي الراغب بالحصول على شهادة ولادة بشهادة الولادة من المشفى الذي حدثت به الواقعة وأقوم كمختار بكتابة صك الولادة وتوجيهه إلى دائرة الأحوال المدنية في المناطق المحررة لتثبيتها».

وختم أبو محمد حديثه أنه «تصل إلى يدنا الكثير من الوثائق المزورة ولا سيما البيانات العائلية وأحياناً تكون مهمورة بخاتم مزور عن ختم دائرتنا وأغلب الوثائق المزورة تصلنا من منطقة جرجناز ومعرة حرمة والشيخ مصطفى والإجراء الذي نقوم به هو رفع دعاوى على المزيورين ومتابعة قضايا التزوير في المحاكم ولدى الجهات التنفيذية للتخفيف من حالات التزوير والوصول إلى القضاء عليها تماماً».

دور محدود لمديريات الأحوال المدنية بالمناطق المحررة

مع بداية خروج مناطق واسعة في الشمال السوري عن سيطرة النظام، أوقف النظام عمل الدوائر الحكومية في المناطق التي خرجت عن سيطرته، واستمرت دوائر السجل المدني بالعمل بشكل جزئي لتسيير شؤون المواطنين وتصدق وثائقها في المديرية الأم، ولو أن هناك تجاوزات تحصل بسبب عدم قدرة أغلب الناس في المناطق المحررة على التوجه لمدينة إدلب خشية اعتقالهم من قبل حواجز النظام، وبعد تحرير المدينة توقف هذا الدور بشكل كامل.

الحكومية والوزارات».

ابراهيم الحجاج عسكري منشق عن صفوف قوات النظام ومقيم في ريف ادلب قال لـ«الغرمال»: «حصلت على جواز سفر وهوية شخصية مزورة كوني عسكري منشق ولا أملك أي اثبات لشخصيتي، ولم أجد أي وسيلة قانونية أحصل فيها على وثائقي حتى شهادتي الجامعية التي ذهبت إلى الجامعة، فاضطرت لتزوير هوية وجواز سفر، ولم أستطع الاستفادة من جواز السفر رغم أنني دفعت مبلغ ٥٠٠ دولار أمريكي للحصول عليه ولكن اكتشف الموظفون الأتراك على المعبر أنه مزور ولم يعد له أي قيمة».

وأضاف «أنتقل من منطقة لأخرى بهويتي الشخصية المزورة والتي لا تختلف عن هويتي الأصلية حتى برقمها الوطني كوني أدرجت عليها المعلومات حسب صورة لهويتي كانت بحوزتي».

توسع لدور المخاتير مع غياب المؤسسات الرسمية

مع فوضى التوثيق وغياب الجهات الرسمية التي يمكن أن تمنح وثائق ثبوتية، بات عمل مختار الحي يشمل تسيير معاملات الزواج والولادة في المراحل الأولى حيث يتقدم كل من العروسين بهوياتهم الشخصية ليقوم المختار بمنحهم صك الزواج وتحويله للقاضي الشرعي أو كاتب المحكمة.

وفي حديث لـ«الغرمال» قال أبو محمد مختار أحد أحياء كفرنبعل إنه «من أراد الحصول على دفتر عائلة من مناطق النظام يتوجه بصك الزواج الذي يمنحه المختار إلى القاضي الشرعي أو كاتب المحكمة (يتبع للنظام أو

في الداخل، فهذه الوثائق، بحسب الأحمد، التي قد تصدر عن مؤسسات تابعة للنظام قام النظام عمداً بتعطيلها ورفع غطاءه عنها ومنع الاعتراف بها، إذا صدرت عن أي مركز يقع في المناطق المحررة، والسبب في ذلك يرجع لضغط مافيات النظام وأذرعها في المناطق المحررة لتعطيل عمل هذه المؤسسات، وبالتالي تشجيع السوق السوداء حيث يحصل السكان على هذه الأوراق بأسعار مرتفعة جداً، وأدى تعامل الجهات الثورية عن التزوير إلى تفاقم هذه الظاهرة، حيث لم تتم محاسبه المزيورين المعروفين بالاسم في المناطق المحررة والذين يفتتحون مكاتب علنية للعمل في التزوير.

وأشار عضو رابطة المحامين الأحرار إلى أن غياب مؤسسات المعارضة وعدم الاعتراف الدولي أدى لحدوث فراغ كبير قام المزيورون بمملته بوثائق مزورة.

أسعار الوثائق الشخصية تتفاوت في أسواق التزوير

ومن جانبه قال محمد (فضل عدم ذكر اسمه الكامل لأسباب خاصة) وهو أحد العاملين في مجال تعقيب المعاملات في حديث لـ«الغرمال» إنه «هناك الكثير من العاملين في تزوير وثائق وبيانات المواطنين السوريين في المناطق المحررة والحدودية وفي تركيا».

وكشف معقب المعاملات أن «معقبي المعاملات يقومون بتزوير كل شيء من الشهادات الجامعية العليا إلى الهوية الشخصية، حيث كثر المتنافسون في هذا المجال حتى بات المواطن يستطيع الحصول على بطاقة شخصية بأقل من عشرة دولارات بينما يصل سعر بعض الشهادات الجامعية إلى آلاف الدولارات».

وأضاف محمد أنه «ساعد الكثيرين في الحصول على أوراق ثبوتية وشهادات جامعية أحياناً إلا أن المكتب الذي يتعامل معه يتحفظ كثيراً على تزوير الشهادات الجامعية ولا يقوم بذلك إلا بتقديم ما يثبت أن طالب الحصول على الشهادة هو حقيقة تخرج من جامعته ولم يستطع الحصول على الوثائق اللازمة أو اتلفت لسبب ما، ولكن على الأغلب يتم تزوير أي وثيقة مهما كانت الجهة المصدرة وكل شيء بسعره وكل مكتب يعمل بالتزوير تجد عنده مئات الأختام لمختلف الدوائر

القيام بكل تلك الإجراءات وبجاجة لأوراق تثبت شخصيته لدى المنظمات الإنسانية والهيئات الإغاثية «ولهؤلاء خصيصاً أصدرنا ما يسمى بـ (بيان عائلي مؤقت) خاص بالمنظمات الإنسانية ولا يصلح لتسجيل الوقائع المدنية، وهنا أنصح النازحين بالقدوم وتسجيل أوراقهم الثبوتية في الإدارة كضمان لعدم تلف أوراقهم ولحفظها من الضياع من خلال عملية تسجيلها».

النظام لا يعترف بالوثائق الصادرة عن المديريات بالمناطق المحررة

ابراهيم نازح من ريف حماة يقول لـ «الغريال» إنه «ذهب إلى دائرة الأحوال المدنية لتسجيل مولوده الجديد وإضافته إلى البطاقة العائلية التي استخرجها منذ سنوات من دائرة نفوس حماة»، وأضاف «تمت إضافة الاسم الجديد عليه دون إضافته إلى سجلات القيد الخاص بعائليتي كونها ليست موجودة في دائرة الأحوال المدنية، فأعطوني ورقة مهمورة بخاتمهم وقالوا لي بإمكانك أن تذهب بتلك الورقة مع البطاقة العائلية وتسجل طفلك على قيود عائلتك في حماة، فقمتم بإرسال الورقة مع دفتر العائلة إلى حماة مع إحدى النساء لمراجعة السجل المدني وتسجيل الطفل، فتم تحويلها إلى ما يسمى في حماة (نفوس إدلب) ولدى مراجعتي تلك الدائرة قالوا لي أن الوثيقة مزورة ولم يعترفوا بتوثيق دائرة الأحوال المدنية في المناطق المحررة».

البطاقات العائلية قمنا بإصدار بطاقات عائلية متفوقة على البطاقات العائلية التي يصدرها النظام من حيث التصميم والطباعة والمحتوى وذلك عن طريق شمولها لمعلومات وافية تخفف العبء على الموظف والمستفيد على السواء».

وبعد انتشار المحاكم وتعدد بات من الصعوبة الفصل بين عمل السجل المدني والمحاكم قام القائمون على مؤسسة الأحوال الشخصية بجولات على المحاكم وعرضوا عليهم التعاون ولم يجدوا قبولاً وافياً وأصدروا قراراً بإيقاف التعامل مع المحاكم، وامتنعت المؤسسة عن توثيق صكوك الزواج التي تصدرها تلك المحاكم في سجلاتها المدنية وبالمقابل أحدثت مكاتب شرعية في دوائرها لتوثيق واقعات الزواج.

وزاد المرعي أن المؤسسة تقدم خدماتها للمقيمين بشكل بديهي وتنقسم خدماتها للنازحين إلى عدة أصناف أسهلها أولئك الذين اصطحبوا أوراقهم الثبوتية، فتقوم المؤسسة بعملية نقل قيد مؤقتة من منطقة نزوحه إلى المنطقة التي نزح إليها حيث فتحت المؤسسة سجل بأسماء النازحين ومناطقهم ومنهم أوراق ثبوتية.

أما بالنسبة لمن لا يملك بيانات يطلب منه أن يأتي بما يثبت شخصيته كإخراج قيد أو بيان عائلي من مناطق النظام عن طريق أقرباء أو وسطاء أو معقبي المعاملات. وأما الصنف الأخير فهم من لا يستطيعون

مدير مؤسسة الأحوال المدنية في المناطق المحررة، أحمد المرعي، تحدث لـ «الغريال» إنه «ببداية آب ٢٠١٥ عادت دائرة الأحوال المدنية للعمل برعاية جهة محلية لتقديم الخدمات للمواطنين بإجراءات روتينية أخف»، منوهاً إلى «عدم وجود أي علاقة تنسيق مع دوائر النظام ولكن يحدث تنسيق بين المواطن المستفيد ودوائر النظام عن طريق وسطاء ومعقبي معاملات لإتمام معاملته في مناطق النظام». وأضاف المرعي أن المناطق (كفرنبل، حيش، خان شيخون، التمانعة، أبو ظهور، سنجار، إحسم، معرة مصرين، حارم، سلقين، دركوش، الجانودية وجسر الشغور) تعمل تحت إدارة دائرة الأحوال المدنية وتنظمها ضوابط موحدة ونظام واحد.

وأردف أن المؤسسة تقدم جميع الخدمات المتعلقة بالأحوال الشخصية واقعات الزواج والولادات الجديدة والطلاق ونقل القيد وبشكل عام نقوم بكل ما كانت تقوم به دوائر السجل المدني سابقاً وتم تأجيل العمل بالبطاقة الشخصية لأسباب متعددة أهمها الاتفاق على نموذج موحد يختلف عن بطاقات التي يصدرها النظام وبسبب انتشار عمليات التزوير واستعاضنا عنها حالياً بمنح إخراج قيد مصدق وعليه صورة حامله لتسهيل عملية تنقله بين المناطق.

وتابع المرعي حديثه قائلاً إن «هنالك إقبال من الناس على إدارة السجل المدني والخدمات التي تقدمها وأنه بعد الإصلاح على موضوع



تواصل بعض مديريات الأحوال الشخصية بالمناطق المحررة عملها دون اعتراف النظام (خاص الغربال)

حصار "الفوعة وكفريا" لصالح من؟

محمد الأسمر

البلدتين من جهة وعن طريق التعامل مع مهربين من جهة أخرى، هؤلاء المهربين عمدوا في بعض الأحيان للقيام بعمليات اغتيال ضد الثوار في سبيل إيصال المواد التي يحملونها لداخل البلدتين كما لقي العديد منهم حتفه أثناء قيامه بهذه المهمة. مع تقدم الوقت ومع تراجع الثوار في أكثر من منطقة تحولت كفريا والفوعة لورقة رابحة تستعملها قوات الأسد للضغط على الثوار متى شاءت. فكان لهما من كل اتفاقية نصيب، ولعل ما حدث في حلب من عرقلة سير المفاوضات خير شاهد على ذلك فقد عمدت قوات الأسد إلى إخراج أكثر من ألف حالة إنسانية من البلدتين مقابل خروج أهل حلب، وبهذا نقضت الاتفاقية الأولى التي أبرمها الروس والأتراك والتي اقتضت خروج أهل حلب من المدينة دون قيد أو شرط. وقد تتكرر مثل هذه الحوادث مستقبلاً بشكل أو بآخر في ظلّ عجز الثوار عن اقتحام القريتين لأسباب عدة، ولعل أبرزها أن المدافعين عن المنطقة هم من أبناء الأرض ودفاعهم مسألة مصيرية فيها وجود أو لا وجود في ظل انعدام أي مخرج للانسحاب إلى مكان آخر، ناهيك عن الدعم المقدم لهم من قبل إيران الحليف «الطائفي»، فقد عمدت إيران لعمليات إنزال جوي عديدة في البلدتين عن طريق طائرات «اليوشن»، قدمت إيران من خلال هذه العمليات الكثير من المقاتلين والمعونة العسكرية والذخائر بمختلف أنواعها. وتجنباً لما حدث في المرات الماضية ينبغي على الثوار تغيير استراتيجيتهم في التعامل مع هذا الموقف من خلال خطوات عدة قد يكون أبرزها الإعلان عن عفو عام يشمل أهالي البلدتين ممن لم يشتركوا بالعمليات العسكرية، وبهذا تسقط تهمة الطائفية عن الثوار، كما ينبغي تأييد هذا العفو بالسماح للأطفال والنساء بالخروج من الحصار، لأن خروج الأطفال والنساء سيشكل عامل ضغط نفسي على المقاتلين في الداخل وسيميل الكثير منهم لتترك سلاحه والحقا بعائلته. كما أن تحييد النساء والأطفال عن المعركة سيظهر الثوار بالوجه الإنساني الحقيقي للثورة. هذه الخطوات ستساهم في تقليل عدد المدافعين إلى النصف تقريباً وستترك المقاتلين منهم أمام خيارين إثنيين إما الاستسلام لشروط الثوار أو القتال في ظل ظروف صعبة جداً.

الآخر، وبلغ التوتر ذروته في نهاية عام ٢٠١٢ حين قام أهل الفوعة بقتل شاب من بنش، كان يعمل مزارعاً في أرضه بجوار الفوعة وهنا عمد أهل الشاب للأخذ بثأر ابنهم وقتلوا رجلاً من الفوعة وكانت هذه الحادثة هي النهاية للعلاقة الطويلة بين البلدتين. في تلك الأثناء استغل أهل كفريا والفوعة وجود الجيش في إدلب المدينة فأقاموا حواجز خاصة بهم، بهدف احتجاز أكبر عدد ممكن من المدنيين للدخول بمفاوضات طويلة مع الثوار، في سبيل تخليص أسراهم، وليبقى هؤلاء الرهائن كورقة ضغط رابحة بيدهم للأيام القادمة. بدأت بعد ذلك مدن وقرى إدلب بالدخول تحت سيطرة الثوار إلى أن تمكن الثوار من السيطرة على المحافظة بشكل كامل في آذار ٢٠١٥، يومها دخلت كفريا والفوعة الحصار بشكل رسمي. بعد الحصار بأيام قرر الثوار اقتحام القريتين بهدف السيطرة عليهما لكن شراسة المقاومة من أصحاب الأرض والدعم اللوجستي والعسكري المقدم من الطيران الحربي حالاً بين الثوار وبين تحرير القريتين. هنا اتخذ الثوار قراراً بتوفير جهودهم والإبقاء على بلدي كفريا والفوعة كورقة ضغط على قوات الأسد، في محاولة من الثوار لتخفيف الضغط على المناطق المحاصرة من قبل الميليشيات الطائفية، وفعلاً كان ذلك وتمكن الثوار من إيقاف الهجوم على مدينة «الزبداني» من خلال توقيع اتفاقية وقف إطلاق نار في بلدات «كفريا والفوعة والزبداني» برعاية الأمم المتحدة، حينها كانت ميليشيا حزب الله قاب قوسين من اقتحام مدينة الزبداني. بعد هذه الاتفاقية التي استمرت أكثر من ستة أشهر عمدت قوات الأسد لاستغلال هاتين القريتين في كل معركة تنشب بينهم وبين الثوار، فكانت قوات الأسد سرعان ما تعرض لإخراج جرحى أو مدنيين من إحدى المناطق المحاصرة مقابل قيام الثوار بإخراج بعض الجرحى والنساء من كفريا والفوعة «المحاصرتين» مجازاً. لكن واقع الحال كان يتحدث بخلاف ذلك، فقد عاشت البلدتان حياة طبيعية لا تختلف كثيراً عن حياة باقي بلدات الشمال المحرر، من خلال اعتمادهم على المساعدات التي يلقيها طيران «اليوشن» على

هل تحولت كفريا والفوعة من ورقة ضغط بيد الثوار إلى ورقة ضغط عليهم؟ ربما كان هذا السؤال الأكثر تداولاً اليوم بين عموم المدنيين في المناطق المحررة، في خضم الأحداث الدائرة على الساحة السورية، وفي ظل الغضب الشعبي العارم تجاه الفصائل التي تسمح ببقاء هاتين «المستعمرتين». كفريا والفوعة القريتان الوحيدتان اللتان ينتمي سكانهما للطائفة الشيعية في محافظة إدلب. ولطالما حاولت قوات الأسد استغلال أبنائهما في كبح جماح الثورة في المناطق المحيطة بهما. عاش أهل الفوعة مع جيرانهم حياة طبيعية قبل اندلاع الثورة وتعددت حالات الزواج المتبادل بين أهالي «الفوعة» وأهالي «بنش» رغم الاختلاف الطائفي كما تعددت حالات التبادل التجاري بين الطرفين ولم يشعر يوماً أهل الفوعة أنهم أقلية مضهدة من قبل الأكثرية «السنية» التي تحيط بهم من كل جانب. بعد اندلاع الثورة لم تتغير معاملة أهل بنش لجيرانهم بل على العكس عملوا على استمالتهم ليدحضوا أكاذيب النظام التي روجها عن طائفية الثورة. وتعددت الشعارات التي أطلقها أهل بنش في سبيل إظهار وحدة البلدتين في مواجهة الأسد وأعدائه. مثل «بنش والفوعة إيد وحدة»، «لا للطائفية» و«لا للفتنة» ومن الهتافات الطريفة التي أطلقها أهل بنش في مظاهراتهم «لا للفتنة ولا التخريب كرمالك يا أبو أديب»، وأبو أديب في ذلك الوقت كان رئيس مخفر بنش وهو بالأصل من أهل الفوعة وكان معروفاً بأخلاقه الطيبة. توالى الأيام على هذا النحو إلى أن قررت قوات الأسد إفساد العلاقات بشكل كامل وبدأ دخول العناصر الأجنبية من ميليشيا حزب الله إلى الفوعة، حينها بدأت العلاقات بالتوتر بين الطرفين ووصل التوتر ذروته عندما قام أهل الفوعة باختطاف باص يحمل نساء وأطفال من «بنش». هنا اجتمعت الفصائل العسكرية في بنش وقررت اقتحام الفوعة إذا لم يتم الإفراج عن المختطفين وفعلاً تم الإفراج عنهم بعد التهديد في ذلك اليوم. تعددت حالات الخطف بعدها من قبل الطرفين وصار الخطف وسيلة ضغط لكل طرف على

كيلا تضيع التضحيات سدى



إبراهيم إسماعيل

لا شك أن الثورة ليست نزهة، فلها ضريبتها التي يدفعها الناس من أنهم على حياتهم وأموالهم وأعراضهم واستقرارهم، ولا شك أن من ينخرط في العمل الثوري إن لم تكن عنده الصورة للمستقبل الذي ينشده واضحة، فهو مغامر خاطئ، فالثورة وسيلة وليست غاية، والثورات إنما تقوم لتصحيح مسارات سير الأمم، واستحضاراً للأعمال النافعة التي تحتاجها للنهوض، وحَجَرًا على من يقودها نحو الهاوية ويهبط بها إلى الحضيض، والتأثير إنسان علت في نفسه قيم الحق والعدل؛ فاسترخص لأجلها بذل الغالي والرخيص، لكن هذه التضحيات والأثمان الباهظة على أهميتها ليست كافية لصيانة المكتسبات، كما يظن كثير من الناس- وكمثال على ذلك فلنا في التجربة الجزائرية خير مثال، إذ قدمت الجزائر أكثر من مليون شهيد في سبيل حريتها، لكنها أضاعتها على الطريق، حين تسلّم الحكم فيها من لم يجد غضاضة في نسيان دماء الشهداء، وأشاد دولة على طريقة بناء الديكتاتوريات الصلبة، وها هي تزرع اليوم تحت حكم شمولي مؤيد بوقاحة لعصابة الأسد، ويصادر أشواق المواطنين

الجزائريين وتطلعاتهم نحو الحرية. يرى الأستاذ مالك بن نبي أن نجاح ثورة ما أو فشلها، هو بقدر ما تحتفظ بمحتواها أو تضيعه في الطريق، ويكمل الشيخ محمد الغزالي الفكرة، ليؤكد أن الجهد الذي بذل لتحقيق المكاسب، لا يعني التوقف عنه (عن بذل الجهد) بعد الحصول عليها، فيقول: «إن البقاء في القمة يحتاج إلى مثل الجهد الذي بذل في بلوغها»

إن الفكرة الأساسية للثورة بالأساس أنها قائمة على التمرد على الواقع السيء الذي لم تجدي معه أي محاولة للإصلاح، والثورة كذلك هي رفض للاستسلام للحالة المزرية التي تحاول الحكومات المستبدة تكريسها، فهل يمكن أن يثور الناس على واقع سيئ لينتقلوا إلى حالة سيئة أو ربما أسوأ، وهل يمكن أن تضيع تضحيات الناس هباء؟

يخبرنا تاريخ الثورات أن ذلك أمر ممكن، إن أصاب الخل طريق العبور من مرحلة إلى أخرى من مراحل الثورة وهي التي يحدثنا عنها مالك بن نبي بقوله: «الثورة لا ترتجل، إنها اطراد طويل، يحتوي ما قبل الثورة، والثورة نفسها، وما بعدها. والمراحل الثلاث هذه تمثل نموا عضويا وتطورا تاريخيا مستمرا، وإذا حدث أي خلل في هذا النمو وفي هذا التطور، فقد تكون النتيجة زهيدة تخيب الآمال»

وكمثال على ذلك فالثورة الفرنسية أثناء عبورها إلى مرحلة ما بعد الثورة أصابها خلل، حيث سيطر عليها أشباه الثوريين، وحاولوا بناء أمجادهم الشخصية على حسابها، الأمر الذي أوصلها لأيدي نابليون الذي صنع منها، قضية شخصية تحت لواء الإمبراطورية. لذلك فقد تحتاج الثورة لثورة داخلها، لحفظ مسارها من الانحراف، وحرصاً

على صيانة بوصلتها نحو الطريق الصحيح الذي قصده منذ البداية، لذلك فقد تقسو على واقعها لضمان مستقبلها، وإما إن استسلمت للواقع «السيء» فقد بدأ الانحراف، وقد وجب التقويم، وأولى الناس بتقويم المسار هم أولئك الذين لم يتخذوا الثورة وسيلة لمشاريعهم الشخصية أو الفصائلية.

وكمثال على ذلك يئن القرآن الكريم على المسلمين عدم لحاق المنافقين بهم في بعض الغزوات، بالرغم من قلة عدد المسلمين من المهاجرين والأنصار وعدتهم، وحاجتهم لأي شخص يكثر سوادهم، فقال: {لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا} فهؤلاء غرباء عن الثورة، حتى وإن انخرطوا في صفوفها، فغايتهم ليست غايتها، وأهدافهم ليست أهدافها، ولن يقصروا في حرفها عن مسارها إن استطاعوا، ولن يكفوا عن السعي للصيانة عليها.

فحتى لا تضيع تضحيات الثورة سدى، لا بد من إبقاء الأهداف الفكرية والسياسية والأخلاقية حاضرة في وجدانها، لتمثل بذلك البوصلة التي يهتدي بها الجميع، والبُعْدُ عنها يمثل علامة الانحراف الذي يشاهده الجميع، ولا بد من نواة ثورية تصحح أي انحراف يطرأ، وهذا «الخط الثوري» يمثل الرقابة الضرورية لاستمرار الثورة، وبدون هذه النواة الموجهة لا تنجح الثورة أصلاً، بل تتحول إلى حرب عدمية، تتضارب فيها المصالح، وتتوازي فيها القوى، هذا عدا عن إمكانية الاختراق الخارجي، والتوجيه الخفي، فتنتهي إلى حالة مزرية من الارتقاء في أحضان المجهول، والاستمرار بلا أفق منشود، «وإن هي نجحت في معركة الهدم، فإنها تفشل في معركة البناء، فتضيع تضحيات الشعوب هدرًا» كما يرى الدكتور الشنقيطي.

ضحايا فوضى العمل الإنساني في سوريا.. هكذا يريد الداعم



إبراهيم العلي

عايش الكثير من هذه الحالات، التي لم يشملها خبر المنظمات الخيرية، ولم تداو جراحها، والسبب في بعض هذه الحالات يعود إلى صعوبة وصول المنظمات بنفسها إليها، وبما أنها لا تريد أن يشاركها العمل الخيري أية لجان أو جمعيات محلية، ولو على سبيل الشراكة المعلنة، تجدها تفر من هذه الحالات فرارها من الطاعون، وبعض المنظمات الخيرية السورية الكبرى لا تجد غضاضة أن تعتبر بأن عملها الإنساني في بعض المحافظات أضعف بكثير من محافظات أخرى، لا لسبب سوى أنها لا تريد أن تعمل فيها إلا بمطوعاتها وموظفيها وليس عن طريق شركاء ميدانيين.

والسبب في البعض الآخر من الحالات أنها «حالات فردية»، رغم إمكانية التواصل المباشر بينها وبين المنظمات، وكذلك التوثيق الذي يهتم الداعم، ولكونها حالات فردية يستصعب موظفو «العمل الإنساني» صياغة مشروع متكامل يشملها ويشمل أي حالات مستجدة، لأن هذا النوع من المشروعات لا يثير اهتمام الداعمين ولا يغريهم على التمويل، بعكس المشاريع المحدودة والمؤقتة والمؤطرة بإطار ضيق، حيث يمكن تسويقها للداعم كما هي من ألفها إلى يائها، وبالنتيجة، تصبح الحالات الفردية غير مرغوب بالتعامل معها من قبل المنظمات الإنسانية على جميع المستويات، رغم أنه ليس سراً أنها تمثل السواد الأعظم من المأساة السورية، وإذا ما كان بعضها يتم تغطيتها بجوانب أخرى من العمل الإنساني فإن الكثير منها يظل على الهامش ويفكر بصوت عال، متألماً ومشوشاً: يا لصوص.. أليست التبرعات التي تصلكم من حقي؟ لئن كانت حالتي هذه ليست مقصداً لعملكم الإنساني هذا.. ترى ما هو نوع الحالات التي تقصدونها؟ هل غير المستحقين الذي يستفيدون من مساعداتكم هو ما تبحثون عنه؟

النظر في مشاريعهم ونشاطاتهم وطريقة إيصال المساعدات، والشرائح المستفيدة منها، وتلك التي حرمت منها لأسباب عديدة، وهي الأهم.

نحن هنا لا نتحدث عن المشاريع التنموية التي تعود بالنفع العام على أهالي منطقة أو حي أو قرية، كإنارة طريق أو حفر بئر أو بناء مدرسة أو بناء معمل وتشغيل العمال، وإن كانت هذه المشاريع أيضاً تحتاج أن يعاد ترتيب أولوياتها بدءاً من المناطق الأشد حاجة، وليس الأقرب إلى الحدود أو الأسهل في توثيق النشاطات.

في هذا المقال أركز بالتحديد على المساعدات التي يفترض أن تصل إلى الأشخاص، سواء كانت حاجاتهم طبية أو تعليمية أو غذائية أو حتى مادية، في هذه الدائرة بالتحديد نشاهد الكثير من التخبط والفوضى في التوزيع والانتقاء والبؤس في التنظيم والإدارة، ما يجعل الأكثر سؤلاً وطلباً - وليس الأكثر حاجة - هو الأكثر حصولاً على المساعدات، وهو ما يفوت الهدف الأسمى لهذا العمل الخيري والإنساني برمته.

لن نحجر على المنظمات الخيرية طلبها التوثيق وتركيزها عليه كي تتمكن من كسب ثقة الداعم الذي يريد أن يتأكد من وصول أمواله إلى المستحقين، بل هذا من صميم عملها، إلا أنها عندما تقوم هي بحجر وقصر أعمالها على ما يمكن توثيقه وفق سقف مرتفع من المعايير، جاعلة من ثقة الداعم محور عملها ومرتكز نشاطاتها والحدود التي لا تسمح لنفسها بتجاوزها، فعلياً هنا أن نصرخ عالياً في وجهها: يا جماعة الخير.. لم تفلحوا ولم يفلح الداعم في عمل الخير المنشود.

لا شك أن كل سوري يستطيع بسهولة أن يعدد في محيط معرفته داخل وخارج سوريا عشرات الحالات الإنسانية الفردية الحرجة، التي تحتاج مساعدات عاجلة، صحياناً أو غذائياً أو تعليمياً، وأنا ممن

لا نذيع سراً إن قلنا إن العمل الإنساني في سوريا تشوبه العديد من الإشكاليات التي تمنعه من تحقيق هدفه في إيصال المساعدات إلى مستحقيها، وتقديم العون والإغاثة الضرورية لهم، وليس جديداً الحديث عن الفوضى التي تعترى هذا القطاع المهم من العمل العام، إلا أنه قد لا يكون معلوماً لكثير من الناس أن هذه الفوضى تؤدي بالضرورة إلى حرمان بعض وربما أكثر المستحقين من المساعدة، مقابل إغداق الأموال والمساعدات والمشاريع التنموية على الأقل استحقاقاً، وأيضاً غير المستحقين في بعض الأحيان.

الكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون، في كل مواطن إقامتهم، سواء في الداخل المحرر والآخر الخاضع لسيطرة العصابات والمليشيات الطائفية، أو في المخيمات، داخل الحدود وخارجها، وأخيراً في دول اللجوء المجاورة وأيضاً البعيدة، باتت أكثر تعقيداً من أي كارثة إنسانية مماثلة، في التاريخ الحديث، وتنوء بأعبائها عدة دول مجتمعة، فما بالك بمنظمات الإغاثة على محدودية مواردها !

انطلاقاً من ذلك، وتسليماً به، كان لا بد على المنخرطين في ميدان العمل الإنساني في سوريا، سوريين وغير سوريين، أن يعيدوا

لم يعد هناك ما يستحق

مصطفى أبو شمس

المدينة بعضهم حملته قوات الأسد إلى مراكز إيواء في قرية جبرين، وبعضهم الآخر استطاع الوصول إلى داخل المدينة. علياء وأطفالها الثلاثة عبروا جسر السنديانة مع مجموعة مؤلفة من عشرين شخصاً، ليصلوا إلى مناطق سيطرة جيش الأسد، الذي بدأ التقدّم من محاور عديدة في المدينة، فوجدت أخاها في انتظارها هناك، «كان الوصول إلى الضفة الأخرى لحظة من

لكن مع اشتداد القصف في نهاية شهر تشرين الثاني وبداية سقوط بعض الأحياء في حلب الشرقية بيد قوات النظام، وجد الكثير من الناس أنفسهم أمام خيار واحد وهو الهرب بأطفالهم إلى داخل المدينة، رغم الخوف القاتل من إمكانية الاعتقال أو الإساءة. عشرات الآلاف توجّهوا من مناطق عديدة تحت القصف والقنص، ليصلوا إلى داخل

استدلت علياء على بيتها في حي الزبدية الواقع في المنطقة الغربية من مدينة حلب، والذي ضاعت ملامحه، بعد أيام فقط من غيابها عنه، من خلال لافتة لمصقفة شعر، كانت تسكن في البناء المقابل.

دارت بينها وبين مصففة الشعر صداقة قوامها الخوف، بعد أن اجتمعن في قبو مخصص لساعات المياه، التي فقدت صوتهما وضجيجها، بعد أن غابت المياه عن المدينة في السنوات الأخيرة، ليتحول المكان إلى ملجأ من البراميل والصواريخ التي كانت طائرات الأسد وحلفائه الروس ترميها على الحي، وللمصادفة كانت دوماً تسقط على رؤوس المدنيين، ليتحولوا إلى أرقام من الشهداء على قنوات المعارضة، وأرقام من الإرهابيين القتل على شاشات النظام.

القمامة المنتشرة في الأزقة الفاصلة بين الأبنية بعد أن هُجر أهل المدينة، هي ما جعلت علياء تضلّ الطريق إلى بيتها، الذي تركته منذ شهر ونصف الشهر لتهرب إلى بيت أهلها، الذين تركوا بيتهم في منتصف عام ٢٠١٤، في رحلة نزوح إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام، هرباً من اشتداد القصف والظروف الاجتماعية القاسية، قبل أن تقسم المدينة إلى شرقية وغربية، بعد إغلاق معبر بستان القصر أو «معبر الموت» كما كان يسمى من قبل الأهالي المتوزعين على ضفتي المدينة.

«الهواء بلون أزرق غت وسميك» هكذا عبرت علياء عن الحياة التي عاشتها في حي السريان، حين حملت أطفالها الثلاثة وودّعت زوجها المقاتل في إحدى كتائب الجيش الحر، لتبدأ مع مئات المدنيين رحلتهم إلى «حضر الوطن»، بعد أن ضيق نظام الأسد الحصار على أهل المدينة لأربعة أشهر، ففقدت معظم المواد التموينية، واستهدفت جميع المشافي العاملة، ما خلف واقعاً مأساوياً لما يقارب ٢٥٠٠٠ شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال.



باسم «سوق التعفيش» وهي الأسواق التي تُباع فيها المسروقات التي تأتي من داخل الأحياء الشرقية في مدينة حلب، بعد أن سطا عليها جنود الأسد وشبيحته.

أمام المبنى الذي كنت أسكنه في الطابق الثالث، كانت الكتابة على الجدران ما تزال على حالها، فليس هناك وقت لمسح معالم الثورة، كان الأهم أن تُفرغ البيوت من محتوياتها، حتى أُنِّي رأيت علم الثورة على أحد البيوت في الطابق الرابع، أردت أن أصوره، ولكن خطر بالي أنني سأمرّ بحواجز الشبيحة من جديد، وخوفي من احتمالية تفتيش هاتفي منعاني، كنت اتفقت مع سائق تكسي أن يوصلني إلى بيتي في حي الزبدية بمبلغ ٣٠٠٠ ليرة، لم تكن المسافة تتجاوز خمسة كيلو مترات ولكن «ما باليد حيلة» فقد اتفق الجميع على نهب هذا الشعب، من بائع البقدونس حتى رئيس البلاد.

الحاجزان اللذان مررنا بهما في طريق الدخول إلى الحي، أخذ كل منهم عبوة فيها لتر من البنزين من سائق التوكسي.

خائفةً صعدت درج المبنى، الباب الذي أحكمت إغلاقه عند خروجي منه وجدته مفتوحاً على مصراعيه، لم يفاجئني المشهد كثيراً، فقد كنت مستعدة لرؤية البيت الفارغ، كل ما أردته أن أتففس هواء بيتي، دخلت إلى المنزل لم أجد هناك شيئاً.

بعض الذي لم يستطيعوا سرقته لقدمه قاموا بتكسيه، في منتصف البيت كانت هناك «فرشة الصوف» التي ورثها زوجي من والدته، قد مرقها الجنود بحربات بنادقهم لثقلها، وعجزهم عن حملها قلت في نفسي «ذلك الإرث الثقيل الذي لن يستطيع أحد أن يحمله».

وقفت على شرفة البيت، كان الحي شبه فارغ، رأيت صديقتي مصقفة الشعر خلف نافذة بيتها، لوحت لي، بكينا خلف نوافذنا للحظة، تركت باب بيتي مشرعاً للريح، ونزلت على الدرج بسرعة أكبر، كان سائق التاكسي ما زال ينتظرنني، في رحلة العودة مررنا على الحاجزين نفسهما، سألتني أحدهم ولكنها ساخرة «ما جبتي معك غراض» أجبتة «ما عاد هناك شيء يستحق».

لأعود، أمضيت عشرة أيام بعدها لم أخرج من البيت، واكتفيت بالجلوس في الغرفة المطلّة على الشارع، أراقب أشخاصاً كان يتخيّل لي أنهم من عالم آخر».

في بداية السنة ٢٠١٧ كان قد بدأ الحديث يدور عن السماح للأهالي بالعودة إلى بيوتهم، بعد أن «تطهّرت» كامل المدينة وعادت إلى حضن الوطن، وانتهت قوات الأسد من «تمشيطها» أو ربّما تعفيشها وسرقة كل محتويات بيوتها.

كان هذا الحديث لا يُتداول كسرّ مخيف، بل كان الحديث علانية، حتى أن المدينة احتوت من جديد على ثلاثة أسواق، عُرفت وقاحةً

اللامبالاة، لم أكن أفكر في شيء سوى الوصول، ولم يعد مهماً إن كنت سأموت برصاصة قنّاص أو أُعتقل، فهناك كنا نعاني الموت في كل دقيقة».

«بعد وصولي إلى بيت أهلي في حي السريان بيومين، داهمت قوات الأسد البيوت في حملة تفتيش، طلب أهلي مني الخروج من الحي، ساعاتٍ مرّت علي وأنا أحمل أطفالي وأمشي في الشوارع، لم يكن هناك من يرافقني إلا البكاء، أنا هنا في شوارع لا تشبهني، تغيّرت ملامح المدينة ومحلّاتها وسكانها، كنت أظن أن الجميع يشير لي ويراقبني، وبعد أن انتهت حملة التفتيش اتصلت بي والدي



السيارات: بين النظامي و"لفة الرسن"

أحمد الصباح

تضاعفت أعداد السيارات في المناطق المحررة أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه قبل الثورة، وعلى الرغم من غياب دوائر المواصلات والجهات الرسمية التي توثق نقل الملكيات، وتنظم حركتها على الأرض، إلا أن تجارة السيارات باتت تجارة رائجة جداً، وانتشر بكثافة مصطلح «لفة الرسن» وبات له أنواعٌ وزبائن معينين.

ويعود سبب تضاعف الإقبال على السيارات في الشمال السوري إلى سيطرة كتائب الثوار على معبر باب الهوى في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٢، وسهولة استيرادها وإدخالها إلى المناطق المحررة حيث يقوم التجار بشرائها من أوروبا الشرقية وكوريا الجنوبية وشحنها عن طريق البر والبحر إلى سوريا، لتكون طريق عبورها ودخولها إلى الأراضي المحررة، ما يعفي الشاري من الرسوم الجمركية والضرائب.

بيع وشراء بدون ضمانات للملكية

لم تقدم أي جهة داخلية كانت أم خارجية أي تسهيلات لمالكي السيارات المستعملة التي تباع وتشتري من مكاتب السيارات أو ضمان لها من السرقه، فلا يملك أصحاب السيارات سوى ورقة برقم السيارة ونوعها، وفي أفضل الحالات يكتب التاجر عقداً بينه وبين الزبون.

السيد أحمد الياسين مالك سيارة أوروبية قال لـ«الغريال» إنه «اشتري سيارة أوروبية من مكتب لتجارة السيارات بموجب عقد بينه وبين مالك السيارة، بأوراق دخول ثبت لي لاحقاً أنها مزورة، حيث تنتشر كثيراً مهنة تزوير أوراق السيارات

بل وحتى اللوحات وبأسعار زهيدة لا تتجاوز بضعة آلاف، وتكمن مشكلتي الحقيقية أنني لم أستطع الوصول إلى جهة في المناطق المحررة تقوم بتسجيل تلك المركبات، رغم أنني راجعت مديرية المواصلات بإدلب ولكن هناك عوائق كثيرة أمام تسجيل المركبة».

وتابع الياسين أنه «حتى لو قمت بتسجيلها فإن الفوائد المرجوة من عملية التسجيل، حيث لا يعترف أحد بتسجيل مديرية إدلب، ولا حتى حواجز القوات الكردية في عفرين، حيث أنني اضطررت لدفع مبلغ ٢٠٠/ دولار لترسيم مركبتي في عفرين، ويزيد المبلغ أو ينقص حسب تقييم المسلحين الموجودين على الحاجز لقيمة المركبة». ومن جانبه قال محمد البيوش مالك مكتب لبيع وشراء السيارات في مدينة كفرنبيل لـ«الغريال» إنه «هناك رواج كبير لمكاتب السيارات ويتم التفاوض على سيارتين يومياً بمعدل وسطي في مكتبه رغم وجود أكثر من عشرة مكاتب سيارات في مدينة كفرنبيل وحدها».

وأضاف «نتعامل بكافة أنواع السيارات النظامية والأوربية و(القصة) وهي نوع من المركبات راجت في الفترة الأخيرة في المناطق المحررة وسميت كذلك لأنها تستورد كقطع غرفة السائق مع المحرك (الكبن) قطعة وبدن السيارة (الصندوق) قطعة أخرى، يتم تجميعها محلياً لتباع بسعر أقل مما يقابلها من شبيهاها من المركبات النظامية أو الأوربية ومصدرها في الفترة الأخيرة من مناطق النظام حيث تدخل عن طريق المرافئ السورية وتدخل لاحقاً المناطق المحررة».

وتابع مفسراً أن ما يصطلح عليه بـ«لفة رسن» قد

نشأ في عام الثورة الثاني عندما بدأ بعض الثوار بالسيطرة على مركبات تعود لمراكز النظام الأمنية أو(المغتنة) من أشخاص تابعين للنظام حيث لا يملك من يضع يده عليها أي أوراق تثبت ملكيته للمركبة، وهذا النوع أطلق عليه لاحقاً (لفة رسن حلال)، وتشارك هذا النوع في صفة (الحلال) نوع آخر من المركبات وهي المركبات المرفقة بكامل إثباتات الملكية إلا أنها مدانة بأقساط مصرفية أو أن مالكيها قتل أو غادر البلاد ولا يستطيع نقل ملكيتها بشكل نظامي.

ولفت البيوش إلى أن صفة (الحلال) تعود بسبب انتشار نوع آخر من المركبات (لفة الرسن) في الآونة الأخيرة حيث انتشرت عصابات سرقة في المناطق المحررة تقوم بسرقة السيارات أو سلبها بالقوة من أصحابها بحجج مختلفة، وهذا النوع غير مرغوب للتداول في أوساط المدنيين لأنه يعرض المستحوذ على هذا النوع من المركبات لأنواع المساءلة من المحاكم الشرعية عدا عن الوازع الأخلاقي والشرعي الذي يمنع من حيازتها.

آلية معقدة لنقل ملكية المركبات في المناطق المحررة

تختلف طرق نقل ملكية المركبات، أسهلها هو توجه الطرفين (البائع والشاري) إلى مديرية مواصلات حماة (مناطق النظام) وتسجيلها بشكل نظامي، وأصعبها التعامل مع معقبي المعاملات للبحث عن طريقة قانونية للنقل وعن ذلك قال محمد أبو قصي معقب المعاملات لـ«الغريال» إن «حالات توجه الطرفين أصحاب العلاقة إلى مناطق النظام تعتبر قليلة جداً بل نادرة بسبب تخوف أغلب القاطنين من المناطق المحررة من الاعتقال لدى وصولهم إلى حواجز النظام، لذلك راجت طرق بديلة لنقل ملكية المركبات بأوراق نظامية». وأضاف أبو قصي أنه «في هذه الحالات يأتي دور معقبي المعاملات الذين يتقاضون مبالغ طائلة تزيد أو تنقص حسب نوع وقيمة المركبة حيث تبلغ العمولة ٧٠٠ دولار بمعدل وسطي للمركبة الواحدة، وذلك من خلال إرسال الأوراق الثبوتية عبر الانترنت أو الشحن وإرفاقها بمقطع فيديو مسجل يتحدث فيه البائع من أمام المركبة المباعة ويقر عملية البيع بشكل أصولي، ليقوم معقب المعاملات في مناطق النظام بإتمام المهمة في مديرية



انتشرت السيارات الأوروبية المستعملة في أسواق الشمال السوري



تواصل مديرية المواصلات في إدلب عملها دون اعتراف النظام

تاجر السيارات وقطعها في سوق سرمداء. وقال النسر في حديث لـ «الغريال» إن تلك الفورة تراجعت تدريجياً بعد أن ثبت عدم أهلية الكثير من أنواع تلك المركبات للعمل في المناطق المحررة من حيث وعورة الطرقات ونوعيات الوقود المكررة محلياً والتي لا تتوافق والتقنيات المتوفرة في المركبات الحديثة، وبذلك عادت للسيارات النظامية مكانتها في سوق العرض والطلب، بينما حافظت أنواع قليلة من المركبات على سعرها بناء على توافقها مع المعايير التي ذكرتها إضافة لتوفر قطع التبديل في السوق المحلية.

وعلى النسر وجود مئات المركبات المكونة في كراجات مالكيها أو على جوانب الطرقات بسبب عدم توفر قطع تبديل لها أو ارتفاع تكاليف صيانتها لدرجة تصبح بها الصيانة غير مجدية اقتصادياً.

وتابع النسر عازياً تلك الظاهرة إلى العشوائية في عملية إدخال المركبات وعدم وجود أي ضوابط فنية أو بيئية أو اقتصادية خلال عملية الإدخال، فبالمجمل لا تتم عملية الإدخال حسب رغبة المستهلك المحلي أو احتياجاته إنما تتم العملية حسب ما يسمح به المعبر التركي لذلك» وجدنا طفرة في السيارات الأوربية في أعوام الثورة الأولى بينما لا تترى في سوقنا حالياً سوى المركبات التركية المستعملة، والأوربية الحديثة والجديدة والتي لا تلقى رواجاً في سوق المناطق المحررة».

ويذكر أن تجارة السيارات بجميع أنواعها تتأثر وفق تغير خارطة السيطرة العسكرية، فبعد خروج إدلب وأريحا عن سيطرة النظام ازدهر سوقها، ومع تقدم النظام بریف حلب الجنوبي والشمالي الغربي انخفض الإقبال عليها بشكل كبير، سيما أن تلك السيارات غير مسجلة في مناطق سيطرة النظام ولا يمكن استخدامها هناك.

عدم وجود أي علاقة مع أي من شركات التأمين». وأكد أن الدائرة تقوم بتسجيل السيارات الأوربية وفتح أضاير لها في حال امتلك صاحبها أوراق ثبوتية حقيقية وهي عبارة عن أوراق دخولها من المعبر بشكل نظامي مع الإيصالات المدفوعة في المعبر، مشدداً على أن الدائرة لا تتعامل بشكل من الأشكال مع مالكي المركبات التي توصف بـ لفة الرسن (سيارات مجهولة المالك والمصدر) حيث لا يوجد أبداً ما يثبت شرعية امتلاكها، وبالنسبة للسيارات التي تدخل المحافظة من مناطق النظام فيتم إنشاء إضارة جديدة لها بعد التأكد من صحة أوراقها.

وأشار الهرموش أن دائرة المواصلات تعاني من ضعف الترويج الإعلامي لعملها-بعضه مقصود- ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها أنه لا يوجد مكتب إعلامي خاص بالدائرة، ومرجعيتها من الناحية الإعلامية للمكتب الإعلامي في إدارة إدلب، وربما تكون مجلة الغريال الوسيلة الإعلامية الوحيدة التي قامت بزيارتنا للحديث عن عملنا. والسبب الآخر وبحسب الهرموش يعود إلى «الانتشار الكبير لمكاتب السيارات وتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة حيث أن السيارات النظامية مطلوبة في مناطق النظام وأسعارها أعلى من المناطق المحررة، وهذا ما قلص عدد المركبات النظامية في المناطق المحررة إلى ٥٠٠٠٠ مركبة من أصل ١٠٦٠٠٠ مركبة قبل التحرير، وجميعها بيعت عن طريق تلك المكاتب إلى مناطق النظام».

أهلية السيارات المستعملة للعمل في المناطق السورية

أحدثت السيارات الأوربية المستعملة الداخلة عن طريق معبر باب الهوى فرقاً كبيراً في سوق السيارات في المناطق المحررة عام ٢٠١٢ وذلك بسبب الفارق الكبير في سعر المركبة حيث لا رسوم ولا تأمينات ولا ضرائب رفاهية، إضافة للتنوع الكبير الذي أتخم الأسواق، بحسب خالد النسر

المواصلات ونقل ملكية المركبة».

وأردف أبو قصي أنه بالنسبة للسيارات الأوربية أو (لفة الرسن) أو (القصة) فلا يحتاج بيعها ذلك التعقيد حيث أن حركة المركبة محددة في المناطق المحررة، حيث يكتفى بكتابة عقد بيع بين الطرفين في مكتب السيارات ويشهد عليه اثنين من الحاضرين دون الحاجة لتثبيته لدى أي جهة أخرى منوهاً إلى أنه لا يعلم إذا كانت دائرة المواصلات لا زالت تعمل أو موجودة بالأصل.

دور دائرة المواصلات في صون ملكية السيارات وتسجيلها

مع خروج معظم محافظة إدلب عن سيطرة النظام، أوقف النظام العمل مع جميع الدوائر الحكومية ومنها مديرية النقل ودائرة المواصلات التي قام بتعميم أرقام سجلاتها على اعتبارها متلفة أو سقطت بين أيدي «المسلحين».

السيد عبد القادر هرموش مدير دائرة المواصلات في محافظة إدلب تحدث مستغرباً لـ «الغريال» فقال «نحن موجودون، وعملنا يشمل كافة محافظة إدلب ولا يقتصر على مدينة إدلب ونقدم خدماتنا لأي مواطن سوري في أرجاء المحافظة، ربما توقف العمل في دائرة المواصلات لفترة محددة مع بداية تحرير مدينة إدلب، إلا أننا عدنا للعمل تحت إشراف (إدارة إدلب) وما زلنا نحفظ بلوحات السيارات وكذلك بأضاير السيارات المسجلة لدينا والتي يبلغ عددها ١٠٦٠٠٠/ سيارة وكذلك صالة الفحص ما زالت موجودة رغم أن بناء المديرية تعرض للقصف إلا أننا قمنا بإعادة صيانتها من جديد وإعادته للخدمة».

وأضاف الهرموش أن الدائرة تتبع في عملها ذات الأسلوب السابق وبنفس طاقم الموظفين حيث يتركز عملها على نقل ملكية السيارات وتسجيلها، مشيراً إلى عدم وجود أي علاقة تربطهم بدوائر النظام ولا يوجد أي نوع من أنواع التنسيق» فنحن غير موجودون حسب النظام وما فملكه من أضاير للسيارات ولوحات اعتبرت بحكم المتلفة من قبل (المسلحين) من وجهة نظر النظام».

وعن طبيعة عمل الدائرة قال الهرموش «نحن نقوم بفحص السيارات للمواطنين الراغبين بذلك وما زالت صالة الفحص والأجهزة فيها في الخدمة ومؤهلة للعمل، وبالنسبة للرسوم التي تتقاضاها الدائرة فهي رسوم رمزية لا تتجاوز ٥٪ من الرسوم التي كنا نتقاضاها سابقاً قبل تحرير المدينة وتعود إلى إدارة إدلب التي تغطي بدورها رواتب الموظفين ونفقات الدائرة، أما بالنسبة للتأمين على المركبات فنحن لا نتقاضى أي رسوم تأمين بحكم

بلدة التمانعة

ثارت من البداية فدمّر النظام ٨٠٪ منها

فريق الغربال

النظام بالبراميل المتفجّرة، لقربها من مطار حماة العسكري، أحد أهم مصانع البراميل في سوريا، وتعرّضت لقصف بالغازات السامة في الشهر الخامس من عام ٢٠١٤، ما أدّى إلى مقتل سبعة أشخاص وإصابة نحو خمسين آخرين.

بلغت نسبة الدمار في بلدة التمانعة أكثر من ٨٠ بالمائة، نظراً لقربها من مطار حماة العسكري وحواجر النظام في خان شيخون قبل التحرير، وحواجر قرية معان في ريف حماة الشمالي، ولكونها خطّ جبهة بين قوات النظام والمعارضة.

وبعد التدخل الروسي في أيلول عام ٢٠١٥، كان للبلدة النصيب الأكبر من القصف، فقد تعرّضت لعشرات الغارات الروسية، بكافة أنواع الأسلحة، منها الارتجاجية والفوسفورية والمتفجّرة، وحاولت قوات النظام التقدّم باتجاهها بتغطية روسية، لكنها وصلت إلى قرية سكيك القريبة ومن ثمّ تراجعت.

وثق ناشطو البلدة الذين مازالوا صامدين داخلها، استهدافها بأكثر من ٣٦٠ غارة جوية من قبل طائرات النظام الحربية والمروحية، إضافة إلى الطائرات الروسية في عام ٢٠١٦، بمعدل غارة أو أكثر في كل يوم.

لقد تسبّب القصف بتدمير جميع المدارس الموجودة في البلدة، ما اضطر الأطفال المتبقّين، للتوجه إلى مدارس بعيدة عن مساكنهم، وتحمل أعباء التنقل ومخاطره بسبب القصف، كما لم يختلف الوضع الصحي عن سابقه حيث تعرض المركز الطبي في البلدة لقصف من الطيران الروسي، ما تسبّب بتدميره وإخراجه من الخدمة.

وفي محاولة لإعادة بثّ الحياة في البلدة من جديد قدّم المجلس المحلي دعماً لتسعة وثلاثين مزارعاً من البلدة، بهدف إعادة تأهيل العملية الزراعية والاكتفاء الذاتي من الناحية الزراعية تحسباً لتعرض المنطقة للحصار، ولصعوبة وصول المؤسسات الإغاثية لها.

لم يحمها موقعها الجغرافي المميّز من بطش النظام، بل جعل منها حقل تجارب لكل جديد من السلاح والذخائر، إنها بلدة التمانعة في ريف إدلب الجنوبي، التي تعرّضت للقصف بكافة أنواع الأسلحة، من قبل الطائرات الروسية والسورية على حد سواء.

تقع التمانعة شمال مدينة حماة، وشرق مدينة خان شيخون بثمانية كيلو مترات، في أرض سهلية تشتهر بزراعة الفستق الحلبي، الذي يعمل معظم سكانها في زراعته، وتتبع إدارياً لمدينة معرة النعمان.

تبلغ نسبة المتعلمين في البلدة نحو ٤٠ بالمائة، وفيها نسبة جيدة من الأطباء والصيدالة والمهندسين وموظفي الدولة الكبار، وضباط الجيش، وهي مركز ناحية وتتبع لها العديد من القرى والبلدات، وتعتبر مركزاً للتسوّق أيضاً.

لم يتأخر كثيراً أبناء التمانعة عن الالتحاق بركب الثورة، فقد شهدت المدينة أول مظاهرة في الشهر الخامس عام ٢٠١١، نظراً لتجمّع المتظاهرين قبل ذلك التاريخ في مدينة خان شيخون، ذات الموقع الأهم والأبرز، من حيث وقوعها على طريق حلب - دمشق الدولي.

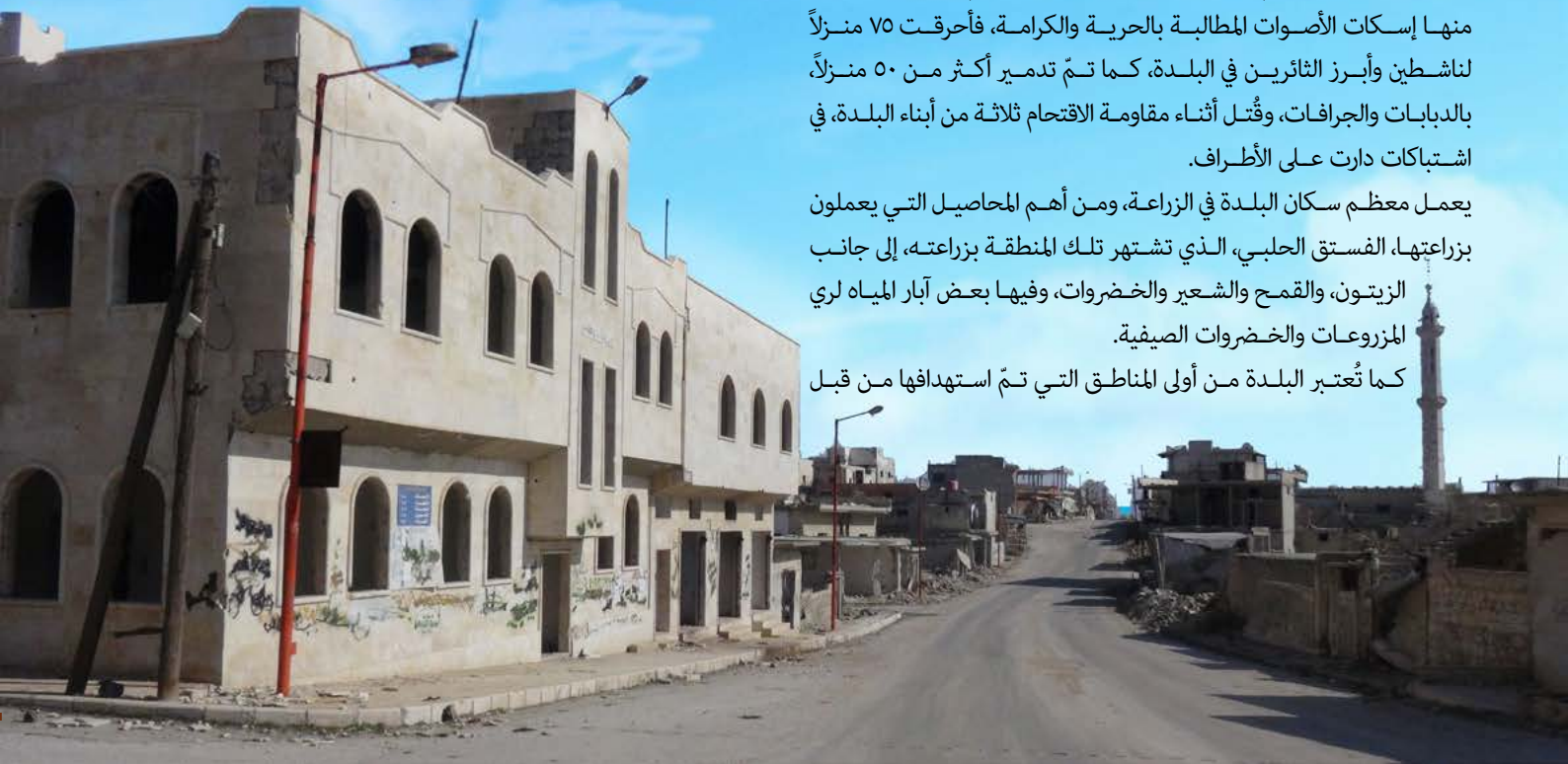
بلغ عدد سكان البلدة قبيل اندلاع الثورة العشرين ألفاً، لكن كثافة القصف ساهمت بتراجع أعداد سكانها بشكل كبير، ولم يبق في البلدة سوى أربعين عائلة تسكن في المزارع على الأطراف، وهجر أهلها إلى القرى والبلدات المجاورة، ومخيمات ودول اللجوء.

قدّمت البلدة أكثر من ٣٠٠ شهيد، قضوا في القصف المكثّف على البلدة وفي جبهات القتال، ضد قوات النظام والمليشيات التابعة لها، في الجبهات القريبة من البلدة، وفي جبهات حلب والساحل وريف حماة الشمالي.

اقتحمتها قوات النظام باكراً في الشهر السابع من عام ٢٠١٢، في محاولة منها إسكات الأصوات المطالبة بالحرية والكرامة، فأحرقت ٧٥ منزلاً لناشطين وأبرز الثائرين في البلدة، كما تمّ تدمير أكثر من ٥٠ منزلاً، بالدبابات والجرافات، وقُتل أثناء مقاومة الاقتحام ثلاثة من أبناء البلدة، في اشتباكات دارت على الأطراف.

يعمل معظم سكان البلدة في الزراعة، ومن أهم المحاصيل التي يعملون بزراعتها، الفستق الحلبي، الذي تشتهر تلك المنطقة بزراعته، إلى جانب الزيتون، والقمح والشعير والخضروات، وفيها بعض آبار المياه لري المزروعات والخضروات الصيفية.

كما تُعتبر البلدة من أولى المناطق التي تمّ استهدافها من قبل



القمع العسكري

رد المستبدين الدائم على الثورات

فريق الغريال

بترسبرغ، حيث قتل ٤ آلاف شخص. وفي نهاية العام ١٩٠٧، استطاع القيصر الروسي السيطرة على الوضع، سواء عن طريق العنف أو استيعاب بعض المعارضين من خلال وضع دستور ١٩٠٦، الذي تقاسم فيه بعض السلطات مع البرلمان، كما تسببت الجماعات التي استهدفت المعارضة في إضعاف الثورة.

٤) الثورة المجرية في العام ١٩٥٦

سيطر الاتحاد السوفييتي على المجر في العام ١٩٤٥، لكن عقب وفاة ستالين في العام ١٩٥٦، استقال الأمين العام للحزب الشيوعي المجري من منصبه في يوليو/تموز من نفس العام، ما أيقظ آمال التغيير واسترداد الحريات عند الكثير من طبقات الشعب. وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦، تحرك الطلاب والعمال والجنود لمهاجمة جهاز الشرطة السرية AVH، بالإضافة إلى استهدافهم الجنود الروس، وقاموا بتحطيم تمثال ستالين.

فتولى السياسي المعتدل إمري ناجي، رئاسة الوزراء في ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٦، وطلب ناجي من رئيس الاتحاد السوفييتي آنذاك، خروتشوف، خروج الجيش الروسي من بودابست، لكن لخمسة أيام فقط تمتعت المجر بالحرية، فالحكومة الجديدة التزمت الديمقراطية في سياساتها، وانتشرت حرية الرأي والتعبير والصحافة، والاعتقاد، وتم الإفراج عن قيادات دينية.

وبمجرد أن أعلنت المجر خروجها من اتفاقية وارسو، أرسل خروتشوف في ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٦ ألف دبابة إلى بودابست، ليقتل ٤ آلاف شخص مجري، ويتم تنصيب السياسي المناصر للاتحاد السوفييتي جانوس كادار.

٥) الثورة البوليفية في العام ١٩٥٢

بعد خسارة بوليفيا من باراغواي في حرب «شاكو» في العام ١٩٣٥، حكمت بوليفيا حكومات كان ولاؤها للطبقات العليا فقط، وأهملت الفقراء، ومع الوقت ظهرت الحركة الثورية القومية المعارضة MNR، التي فازت في الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٥١.

لكن الحكومة آنذاك رفضت الاعتراف بهذا الانتصار، الأمر الذي كان سبباً في اندلاع الثورة والإطاحة بالنظام القديم، فبدأت مسيرة ضمت جميع طوائف الشعب البوليفي في مدينة «لاباز».

حينها استطاعت MNR الاستيلاء على السلطة من خلال التآمر مع أحد أعضاء المجلس العسكري والشرطة البوليفية، وفي ٩ أبريل/نيسان دعا MNR الشعب إلى الاستيلاء على الأسلحة والترسانات التابعة للجيش والشرطة وتوزيعها على عامة الشعب.

فاتجه عمال المناجم المسلحون في مسيرة إلى «لاباز»، الذين استطاعوا منع تقدم جنود الجيش، وبعد ثلاثة أيام من القتال وخسارة ٦٠٠ روح، استسلم الجيش ووصل فيكتور استنيسورو للرئاسة.

لكن في العام ١٩٦٥، تحرك الجنرال رينيه بارينتوس، أحد أعضاء المجلس العسكري البوليفي، وأطاح باستنيسورو، ليطيّر بعدها خارج بوليفيا.

لقد كان القمع العسكري حاضراً في كل الثورات على مرّ العصور، وحيث كان المستبدون مستعدين لقمع أي حراك خارج عن سلطة الحكم، وهذا ما شهدناه جلياً في ثورات الربيع العربي، بدءاً من الثورة التونسية، وانتهاءً بالثورة السورية، التي قتل فيها العسكر مئات آلاف المدنيين، وسنستعرض في هذه المادة خمس ثورات قمعها العسكر.

١) الثورة الفرنسية الأولى في العام ١٧٨٩

وهي أشهر ثورة في التاريخ، اندلعت في العام ١٧٨٩ ضد الملك لويس السادس عشر بسبب الفقر وسيطرة الكنيسة وفرضها للضرائب الباهظة، نجحت الثورة في أولى مراحلها، وتمّ إعدام لويس وزوجته ماري انطوانيت، ثمّ دارت الأيام وتولى نابليون بونابارت حكم فرنسا في العام ١٧٩٩، ونصّب نفسه إمبراطوراً في العام ١٨٠٤.

توسّع نابليون في أوروبا وسيطر على العديد من الدول، لكن كان غزوه لروسيا في ١٨١٢ هو بداية منحدر الهبوط، ليتحالف الروس مع النمسا، وبالفعل استطاعوا هزيمة بونابارت في معركة لبزيغ في العام ١٨١٣.

٢) عام الثورات الفاشلة ١٨٤٨

شهد العام ١٨٤٨ ثورة في ما يقارب الـ ٥٠ دولة أوروبية، وهي ثورات شعبية قادها الليبراليون ضد الأنظمة المحافظة، وكانت البداية في يناير/كانون الثاني من نفس العام في مدينة صقلية الإيطالية، وفي فبراير/شباط سقطت الملكية الفرنسية، وفي ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا، اندلعت نيران الثورة.

وكانت المطالب الثورية هي العدالة الاجتماعية والحقوق المدنية، وإحياء القومية، التي حاول الثوار تحقيقها بالعمل المسلح، وفي خضم هذا أزهقت عشرات آلاف الأرواح، إلا أن كل هذا ذهب هباءً.

ففي نهاية العام، فشلت هذه الثورات، بسبب عدم التنسيق والعمل معاً، في حين تعاونت الملكيات الأوروبية فيما بينها للقضاء على هذه الثورات، وبالفعل نجحت في ذلك.

ولكن على الرغم من ذلك، حققت هذه الثورات بعض الإنجازات، مثل إلغاء العبودية في النمسا، وإلغاء الملكية المطلقة في الدنمارك.

٣) ثورة روسيا في العام ١٩٠٥

ثار غضب الناس ضد القيصر الروسي في العام ١٩٠٥ بسبب الوضع الاقتصادي السيئ، ومعاناة العمال والفلاحين من أوضاع وظروف معيشية سيئة، وتجسّد هذا الغضب في أعمال عنف وإضرابات عمالية ومظاهرات. قاد الانتفاضة الشعبية الليبراليون والراдикаليون والحزب الاشتراكي الديمقراطي والماركسيون الذين لم يكونوا قد ظهروا بشكل واضح حينها. لم يكن الغضب موجهاً للقيصر الروسي بشكل أساسي، بل تجاه الوزراء، لكن رغم ذلك واجه القيصر المظاهرات بكل قوة، وأعطى أوامر بقمع العمال والفلاحين وقتلهم في الشوارع، فأُسفرت هذه الأوامر عن أحداث يوم «الأحد الدامي» التي وقعت في ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٠٥ في مدينة

علاج الأسنان..

ارتفاع التكلفة وقلة الخدمات المجانية

محمد الأسمر

بهدف معالجة المريض وتخليصه من الألم». ويضيف الخطيب «يزور العيادة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مريض شهرياً لكننا لا نستطيع تأمين الخدمات السنية الكاملة لهم بسبب التكلفة العالية لتلك الخدمات إضافة لحاجتنا للتعامل مع مخبر تعويضات سنية لإتمام العملية ويترب على هذا الأمر أجور عالية لا نستطيع تغطيتها من خلال المبالغ البسيطة التي نتقاضاها من المواطنين».

أمراض الأسنان تنتشر في أوساط النازحين

يلجأ الكثير من السكان إلى العيادات الخاصة لعدم توافر عيادات مجانية في مناطقهم أو لإتمام مراحل العلاج الذي بدأه في العيادات العامة، وعنه يقول الأخصائي في طب الفم وجراحة الأسنان، الدكتور أسامة الحسين، لـ«الغريال»: «لاحظت ارتفاعاً كبيراً في عدد المرضى المراجعين إلى العيادة في ظل التضخم السكاني في محافظة إدلب، حيث يعاني الناس في المناطق المحررة من المشاكل السنية بشكل كبير ومن الملاحظ أن تلك المشاكل تظهر عند النازح بنسبة

التكاليف الباهظة تحرم الغالبية من العلاج والعيادات المجانية قاصرة يقول جهاد وهو أحد أصحاب الدخل المحدود لـ«الغريال»: «تعرض ولدي لحادث بسيط أثناء اللعب مع أصدقائه ما أدى لتكسر أربعة أسنان في فمه، دخلي لا يسمح بالذهاب لعيادة سنية ودفع تكاليف العلاج والإصلاح التي تقدر بأربعين ألفاً، والعيادة المجانية الموجودة في البلدة لا تلبى كل الاحتياجات المطلوبة لذا لجأت لإيقاف الألم في هذا الوقت ريثما أتمكن من إكمال العلاج».

وقد عمدت مؤخرًا مديرية صحة إدلب الحرة لافتتاح عيادات سنية «شبه مجانية» في عدد من المناطق بهدف تقديم خدمات طبية بأجور رمزية للمرضى، ويقول الدكتور عماد الخطيب وهو الطبيب المسؤول عن إحدى العيادات السنية في المراكز الصحية لـ«الغريال»: «نسعى لتقديم خدمات طبية جيدة للمواطنين وبأسعار رمزية تقدر بربع التكلفة الحقيقية وتتركز تلك الخدمات على الجوانب الأساسية في المعالجة السنية

يعاني الكثير من السوريين في المناطق المحررة من آلام الأسنان ومشاكلها ويحارون في طرق علاجها وتأمين مصاريف العلاج، في ظل نقص حاد في العيادات السنية المجانية من جهة، وارتفاع أجور العيادات الخاصة من جهة أخرى، فيتجاهل المريض ألمه ويكتفي بما توفر من مسكنات في سبيل التخلص من ألمه في كثير من الأحيان. يقول الحاج أحمد وهو موظف متقاعد لـ«الغريال»: «باتت آلام الأسنان جزءاً من حياتي اليومية بعد أن قارب عمري الستين عاماً، وقد أخبرني الطبيب يوماً أن أسناني بحاجة لجلسات طويلة من العلاج، وتلك الجلسات ستكلفني ما لا طاقة لي به في الوقت الحالي، فصرت أتجاهل ألمي تارة وأستعمل المسكنات المتوفرة تارة أخرى». وفي الوقت نفسه يلجأ الكثير من السوريين إلى العيادات المجانية بهدف التخلص من آلام الأسنان والحصول على علاج أولي ريثما تتوفر لهم فرصة للعلاجات الثانوية.



يعمل أطباء الأسنان في ظروف صعبة (خاص الغربال)



يكتفي المصابون بأمراض الأسنان بالعلاجات البسيطة والأولية (خاص الغريبال)

لبعض الخدمات اللوجستية وهذه الخدمات لا تمكن العيادة السنية من إجراء المعالجة السنية بشكل كامل لأن العلاجات الثانوية والتي لا تقدمها عياداتنا تحتاج للأعمال المخبرية ومن المعلوم أن تلك المخاطر تحتاج لكلفة مادية كبيرة وهذه الكلفة أكبر من إمكانية مديرية الصحة. ومن ناحية أخرى فإن الهدف الرئيسي من وجود العيادات السنية هو تقديم المعالجة السنية الأساسية وإزالة الألم للمحتاجين والفقراء الذين لا يمتلكون مالا يغطي كلفة الذهاب لطبيب الأسنان.

ويضيف خليل «نسعى في مديرية الصحة لتقديم كافة الخدمات الطبية من رعاية صحية أولية ورعاية صحية ثانوية وثالثية وبالتالي لا يمكن تغطية جانب بشكل كامل من قبل المديرية على حساب جوانب أخرى، كما أنه نتيجة ظروف الحرب وشدة القصف كان اهتمام مديرية صحة إدلب مركز بشكل أساسي خلال الفترات الماضية على المشافي الجراحية، ومؤخراً بدأ الاهتمام بشكل أكبر بالرعاية الصحية الأولية وعلى صحة الفم والأسنان وتم إحداث شعبة خاصة في المديرية لهذا الغرض».

ويأمل كثير من المواطنين المقيمين في المناطق المحررة من الجهات المختصة والمنظمات العاملة في المجال الطبي أن تولي عناية أكبر بموضوع المعالجة السنية والتي باتت المعاناة من آلامها هاجسا عند الكثير من السوريين.

الفك أو فقد جزء منه أو فقدان بعض الأسنان نتيجة حالة عدم الاستقرار التي تعيشها المنطقة والمشاكل اليومية التي تعترض المواطنين من قصف وحوادث مروية وغيرها وكثير من هذه الحالات تحتاج لاختصاصي جراحة فكين ومعدات محددة وهذا الأمر غير متوفر بشكل كامل».

ويرى الدكتور أسامة أن تفعيل العيادات المجانية وانتشارها بشكل أكبر قد يساهم بشكل ملحوظ في تخطي هذه المشكلة.

ويشكو الكثير من المقيمين في المناطق المحررة من قلة العيادات السنية المجانية ومن إهمال المنظمات الطبية لهذا الجانب مقارنة بجوانب طبية أخرى على الرغم من ضرورته الملحة وحاجة كل الناس له.

جهود مديرية الصحة يادلب لتلافي نقص سبل علاج الأسنان

يقول الدكتور منذر خليل وهو مدير صحة إدلب لـ«الغريبال» أن «عدد العيادات السنية المتوزعة في محافظة إدلب والمدعومة بشكل مباشر وكامل من مديرية صحة إدلب بلغ ٢٥ عيادة سنية، إضافة لمراكز الرعاية الصحية التي تحتوي عيادات سنية أيضا كما تدعم مديرية الصحة عشر عيادات بشكل منفصل ليصبح مجموع العيادات ٥٠ عيادة موزعة على عدة مناطق في المحافظة».

ويضيف خليل «تقدم مديرية الصحة رواتب للعاملين في هذه العيادات إضافة

أكبر من المقيم وقد تكون الأعباء المادية الكبيرة التي تثقل كاهل النازح هي السبب الرئيسي في ذلك، فالأولوية عنده للمسكن والغذاء وآخر ما يفكر به النازح هو المعالجة السنية فيعتمد إلى تسكين الألم بالأدوية ولا يراجع الطبيب إلا عندما يفقد الأمل بالتسكين الدوائي».

أما السبب الثاني بحسب الحسين فيعود إلى «حالة عدم الاستقرار التي ترافق النازح والمعالجة السنية تحتاج لأكثر من جلسة لإتمام العلاج وأحيانا هناك معالجات تحتاج لأكثر من عام كالمعالجة التقويمية». ويضيف الحسين: «نواجه الكثير من الحالات التي أدى إهمال أصحابها لها إلى تفاقمها وتطورها ولعل غلاء أجور المعالجة السنية كانت السبب الرئيسي في ذلك فقد ارتفعت كلفة التعويضات السنية في السنوات الأخيرة عدة أضعاف بسبب ارتفاع أسعار المواد المترافق مع سعر الدولار من جهة وبسبب ارتفاع أجور العاملين في هذا المجال وكلفة التشغيل العالية بسبب ارتفاع سعر المحروقات من جهة أخرى».

إهمال قطاع طب الأسنان أدى لتفاقم الأزمة

ويتابع الدكتور أسامة قائلاً «ساهمت العيادات المجانية والمراكز الصحية بشكل كبير في التخفيف من الأزمة لكنها لم ترقى للمستوى المطلوب فهي تستقبل حالات بسيطة وبأعداد محدودة والمعالجات المتوفرة لديها هي المعالجة المحافظة، ومعالجة اللب، والقلع العادي، وهذه الحالات تشكل ربع الحالات التي تواجهنا في العيادة السنية».

ويوضح قائلاً: «مثلا التعويضات السنية غير متوفرة بشكل كامل في العيادات المجانية وهذه المعالجة تعتبر من المعالجات المكلفة وقد تصل كلفة التعويض عن سن مقلوع بجسر خنزف إلى ٦٠ دولار وهذا مبلغ كبير مقارنة بدخل المواطن السوري في المناطق المحررة» بحسب الحسين.

وأشار الحسين إلى أنه «من الجدير بالذكر أن البلاد تعيش حالة حرب وتعرّضنا الكثير من الحالات التي تعرضت لكسر

معتقلات سوريا

من سجون النظام إلى قيود المجتمع

سونيا العلي

جديدة بمجرد خروجهن من بين القضبان، وجدن أنفسهن مُلامات من قبل المجتمع، بسبب العادات والتقاليد التي تحكم هذه المجتمعات، لاسيما أنه لا يخفى على أحد أن معظم المعتقلات يتعرضن للاغتصاب ولانتهاكات جسدية من قبل القائمين على الفروع الأمنية، بهدف ترويض الحراك الشعبي وقمعه، وإشباع رغبات عناصر النظام الدنيئة ليحافظ بذلك على ولائهم وبقائهم في صفوفه.

تحدث إلهام عن تجربتها لـ«الغربال» قائلة: «ضاع مستقبلي وأحلامي باعتقالي على أحد الحواجز الأسدية المنتشرة على الطريق أثناء عودتي من جامعة حلب إلى إدلب، بتهمة الخروج بالمظاهرات المناهضة للنظام، بقيت في المعتقل لمدة شهر

اجتماعية سلبية تلاحقهن بعد خروجهن من السجن، فتتلقى معاملة سيئة تشوبها اتهامات ونظرة دونية تجعلها توصم بالعار حتى لو كانت ضحية، وقد تكون المعاملة السيئة من أقرب الناس إليها، فيتبرؤون منها أمام المجتمع، لتصبح بذلك معاناة من يختبرن تجارب السجون مضاعفة.

المعتقلات بين لوم الأهل ونيل المجتمع
كما تلام المرأة على جراتها، وينظر إليها على أنها مذنبه رغم كل العذاب والضغوط اللذين تعرضت لهما، لتجد نفسها أمام معاناة جديدة يفاقمها المجتمع الذي ضحّت من أجله، عوضاً عن أن يكرس جهده لاحتضانها وإعادة الثقة إليها، فـ«إلهام» ومثيلاتها والكثير من المعتقلات اللواتي قُدرت لهنّ النجاة وكتبت لهن حياة

ظنّت إلهام أن معاناتها ستنتهي بمجرد خروجها من السجن، وخلصها من نقمة السجانين، لكنّ نظرة المجتمع لها وأسئلة الناس عمّا لاقته داخل السجن، لا يقلّان عذاباً عن ذلك الألم الذي تعرّضت له في المعتقل، حيث يوجّهون إليها أصابع الاتهام متناسين آلامها النفسية والجسدية.

عمد النظام السوري إلى اعتقال النساء، إما لكون المرأة ناشطة سياسية أو للضغط على أهلها وذويها المنضمين للحراك الثوري، لما يمثله اعتقالها من مساس بقيم الشرف في مجتمع محافظ، ولما يلحقه بالضحية وأسررتها من أذى لا يحويه الزمن، حيث تعاني المعتقلات السابقات من تبعات نفسية



تحاول بعض المعتقلات الانخراط بنشاطات اجتماعية لتخفيف الاضرار النفسية للاعتقال (خاص الغربال)



تكون مغادرة البلاد خياراً لبعض المعتقلات ليدخلن هناك عزلة جديدة (انترنت)

المظلمة، وأقصى من عصي السجان».

تضيف عائدة: «لم أستسلم للواقع المرير بل طالبت بولدي من خلال المحاكم الشرعية وظفرت به وسافرت برفقته إلى تركيا، حيث وجدت عملاً في مصنع للملابس، وبدأت حياة جديدة وأصبح هدفي الأسمى في هذه الحياة هو أن أربي ولدي تربية صالحة».

لعنة الأمراض النفسية

تقول المرشدة النفسية مها الحسين من مدينة إدلب لـ«الغريال» إن المعتقلات يتعرضن لظلم كبير بعد خروجهن من السجون، وتعيش معظمهن حالة من التشنن والضياع لانعدام الخيارات المستقبلية أمامهن، فتصاب الكثير منهن بحالات الاكتئاب المرضي وكثيراً ما يعانين من المزاجية وردود الفعل غير المتوازنة مع المحيط الذي يعشن فيه من أفراد العائلة والأصدقاء».

وتضيف «يجب طمأننة المعتقلة وتركها تتحدث بحرية عن همومها ومعاناتها دون الضغط عليها، وتأمين مسكن تشعر فيه بالحب والاحترام والأمان، كما يجب إجراء حملات توعية لرفع مستوى الوعي لدى المجتمع لإعادة دمج المرأة المعتقلة فيه، والنظر إليها نظرة إنسانية تليق بها كأمراة لها دورها في المجتمع، وذلك من خلال إنشاء مراكز للدعم النفسي وتأمين فرص عمل لها، وتكريمها مادياً ومعنوياً لأنها محرك الثورة ومدعاة فخر، فهي من شاركت في الثورة جنباً إلى جنب مع الرجل، واشتركت معه في مواجهة الموت والرصاص بصدورها وقلبها».

كما تقاسمنا الألم والأمل».

الطلاق أو الإقصاء هما المصير

يلجأ بعض الأهالي إلى إبعاد المعتقلات عن المحيط القريب إلى خارج البلاد، بسبب الخوف من اعتقالهن مرة ثانية، ورغبة في إبعادهن عن محيط الأسرة، ما يعرض الفتاة لنوع جديد من انتهاك حقوقها، عائدة من ريف إدلب (٢٩ عاماً) استطاعت أن تنهض من جديد وتتسلح بالأمل رغم ما مرت به من مصاعب، بعد أن خرجت من سجنها، وجدت نفسها قد خسرت كل شيء، وقرّر أهلها إرسالها لتعيش في بيت عمها بتركيا، فطلقها زوجها وأخذ طفلها الوحيد من أحضانها بسبب ضغط أسرته، وأملها جداً ما سمعته بأنه لا يريد أن يشير الناس إلى أولاده، أنهم أبناء سجينة سابقة.

تحدث عائدة لـ«الغريال» قائلة: «تمّ اعتقالي وأنا ذاهبة إلى حماة لأقبض راتبي الشهري، وكانت تهمتي هي العمل مع المنظمات الإغاثية، ورغبة من النظام بالضغط على أخي القيادي في إحدى الفصائل الثورية ليسلم نفسه، تمّ الإفراج عني بعد سنة، ذقت خلالها الضرب والعذاب والإهانة، واحتملت مشقة الاعتقال الذي لا يمكن لأعتى الرجال أن يحتمل المكوث فيه، بسبب الوحشية التي يتعامل بها عناصر الأمن مع المعتقلات، وبعد خروجي لم أستطع الصبر على ظلم المجتمع المحيط، وكان قرار الطلاق من زوجي وإقصائي من قبل أسرتي إلى تركيا أشد من عذابي وأنيبي داخل زنزانتي الرطبة

ونصف، وبعد خروجي اضطررت لترك الجامعة خوفاً من اعتقالي مرة ثانية، لم أعد أحتمل نظرات أسرتي واتهامهم لي، لأنني كنت مصرة على متابعة دراستي في اختصاص الحقوق، لأبدأ بنصرة المظلوم، ولكن بعد خروجي تفاجأت من نظرات الجميع لي على أنني امرأة ناقصة، فقدت أعز ما تملك في ظل القيم المحافظة ومفاهيم الشرف التي لم تعد تميّز بين الجلال والضحية، لذلك لم أجد مأوئاً إلا العزلة والانطواء وانتظار القدر المحتوم».

خسارة العمل ومصدر الرزق

تخسر المعتقلة عملها بحجة التغيب غير المبرر، فتواجهها صعوبة إيجاد عمل جديد في ظل ندرة الأعمال وتفشي البطالة، تجربة مشابهة عاشتها «فاطمة» من معرة النعمان (٢٥ عاماً) التي لم تتردد في محاولة الانتحار إثر خروجها من السجن منتصف عام ٢٠١٥، وعن أسباب ذلك تقول لـ«الغريال»: «خرجت مكسورة الخاطر، وقبل أن أنسى الخوف والضرب والوحدة وما لقيته من عذاب داخل السجن، بدأت أشعر بالغربة والعزلة، لم أعد أحتمل همسات الناس وغمزاتهم، لقد جلدوني بنظراتهم التي تحمل شتى أنواع العذاب، رأيت فيها الشفقة حيناً واللوم والاستغلال في كثير من الأحيان، وأكثر ما ألمني خسارتي لعملي ووظيفتي التي كنت أعيّل منها أسرتي الفقيرة، وضياع دراسة وتعب سنوات أدراج الرياح، كوني مهندسة كهرباء، وكنت أعمل موظفة في شركة الكهرباء سابقاً، لذا أصبت بحالة اكتئاب».

وتتابع قائلة: «زاد حزني عندما ضغط عليّ أهلي لأقبل بالزواج من رجل متزوج ويكبرني بعشرين عاماً بحجة أنه قيل أن يستر عليّ بعد أن تلطخت سمعتي في السجون، فأنتهى بي الأمر إلى محاولة الانتحار عدّة مرات، وها أنا أعيش اليوم على هامش الحياة تلاحقني لعنة الأمراض النفسية والجميع يتعد عني ويتهرب من لقائي، لكن الكنز الحقيقي هُنَّ صديقاتي داخل المعتقل، اللواتي لا أنساها ما حييت، فقد تقاسمنا معاً كسرة الخبز

الأطفال أكثر المتأثرين بالحرب السورية

وضحة العثمان

أطفال أبعدهم إصاباتهم عن أهاليهم
فرقت الحرب بين أفراد العائلة الواحدة، فالبعض مات وترك خلفه أطفاله، وآخرون هُجروا أو غيبتهم سجون الأسد ومعتقلاته، وآخرون تأثروا في دور الجرحى والمستشفيات لا يعرفون شيئاً عن أهاليهم.

يقول الدكتور أحمد العامل في إحدى دور الإيواء بمدينة الرحمانية التركية لـ«الغريال»: «نعالج طفلاً في الثامنة من عمره، دخل تركيا بإحدى سيارات الإسعاف لإصابته جراً قصف، استهدف منزل عائلته بمدينة حلب، وهو لا يعلم شيئاً عن أهله، ولم يأت أحد للسؤال عنه أبداً».

ويضيف الدكتور أحمد «حاولنا مساعدته بمعرفة مصير أهله للتخفيف عنه ولكن دون جدوى، فهو لا يستطيع النوم طوال الليل لكثرة تفكيره في أمه وأبيه وإخوته، ووضعه النفسي سيء جداً، كما يعاني من اضطرابات نفسية حادة، وإذا نام فهو يتكلم أثناء نومه ويصرخ بأسماء إخوته».

ويوضح أن، «هذا الطفل ليس الوحيد الذي فقد أهله بسبب الحرب، فهناك المئات من الأطفال الذين يقعون في المشافي ودور الاستشفاء بتركيا، بعيدين عن أهاليهم، وربما قُتل عائلاتهم

أفضل بكثير من الأطفال الذين تركوا بلا إخوة ولا أهل، يصرخون دون أن يخفف أحد عنهم». وتتابع «قمر» بقيت أرعى إخوتي الصغار، حتى لجأنا إلى مقيم في أحد أحياء حلب، عندها شعرت أنني قد عدت طفلة بعد أيام قضيتها كأم، تعمل على تأمين حاجات أطفالها، وتغسل لهم ثيابهم، وتحضر طعامهم».

آثار نفسية لا يمحوها الزمان
أورثت الحرب في سوريا الصغار أمراضاً نفسية، ومشاكل صحية كثيرة. تقول الأخصائية الاجتماعية نائلة مصطفى لـ«الغريال»: «أثرت الحرب في نفوس كثير من الأطفال وولدت لديهم حالات من الخوف والرهاب، فكثير منهم لم يعد يستطيع النوم بسبب الخوف من الطائرات والقذائف، وآخرون باتوا يتبولون لا إرادياً، أما القسم الأكبر فأصبح دموياً، ويتوق إلى حمل السلاح واستخدام العنف».

وتضيف «أعالج الكثير من الأطفال الذين يعانون من مشاكل نفسية، وبعضهم حالته مزرية جداً، وأنا متأثرة لوضعهم وأسعى دائماً للتخفيف عنهم ومساعدتهم في تجاوز محنتهم، وأعتبرهم كأبنائي».

تأثرت كل شرائح المجتمع السوري بالحرب التي تشنها قوات النظام وميليشياتها بالإضافة إلى الطائرات الروسية، لكن الأطفال كانوا الشريحة الأكثر تضرراً، نظراً لتركيبتهم الجسدية الضعيفة، واعتمادهم في معظم أمورهم وتصرفاتهم على أهاليهم ومن حولهم، وهذا ساهم كثيراً بزيادة معاناتهم، وتعرضهم للمشاكل أكثر من غيرهم.

طفلات أخذن دور الأمهات

شردت الحرب آلاف العائلات وقتلت أخريات، وأبقت على أطفال أصبحوا مسؤولين عن إخوة لهم، تقول قمر (١٣ عاماً) لـ«الغريال»، وهي الأخت التي فرض عليها أن تكون أمّاً وأختاً وأباً لإخوتها، إنه «لقد دمر القصف منزلنا وأخذ والدي ووالدي وأخي الأكبر، لم أجد مكاناً أوي إليه أنا وإخوتي، سوى قبو بنائنا، في حي السكري بمدينة حلب، الذي لجأ إليه الكثير من جيراننا».

وتضيف قمر كان الجميع مشغولين بأطفالهم وأقاربهم وجراحهم، أما أنا فضممت إخوتي الصغار وبدأت أحدثهم كي أطمئنهم وأطرد الخوف من قلوبهم، ورغم ذلك أنا وإخوتي كنا



أجبرت ظروف الحرب فتيات صغيرات على رعاية عائلات كبيرة (خاص الغريال)



حمل الأطفال أعباء جعلتهم يكبرون باكراً (خاص الغريال)

بسبب القصف الذي أتى بهم إلى المستشفيات».

الحرب حرمت الكثير من الأطفال من أعضاء في أجسامهم

«سحر الهاشم» (١٢ عاماً) من ريف إدلب، فقدت ساقها وإحدى يديها، جرّاء قصف لطائرة روسية على منزل عائلتها، تقول «سحر» لـ«الغريال»: «سقطت القذيفة على منزلنا، استشهد والدي وإخوتي ونجونا أنا وأمي وأحد إخوتي، أصبت إصابة بالغة في ساقَي ويدي اليمنى، تمّ نقلي إلى تركيا لتلقي العلاج، لم يستطع الأطباء إعادة ساقَي أو يدي».

وتقول «أم سحر» لـ«الغريال»: «لا تستطيع سحر التأقلم مع وضعها الجديد بالإضافة إلى آلامها الجسدية فهي دائماً الحزن ولا تبتسم إلا نادراً، وتقول لي دائماً «لقد أصبحت عالية على الجميع».

وفي مشفى الدولة في مدينة أنطاكية التركية، في قسم جراحة العين ينتظر الطفل «خالد» إجراء الأطباء عملية جراحية لعينه، يقول الدكتور «أورهان» لـ«الغريال»: «فقد خالد بصره بسبب شظية اخترقت عينه، ونعمل جاهدين على محاولة إعادة بصره، ولو بشكل جزئي، لكن النتائج ليست مضمونة».

وعلى الرغم من معاناة «خالد» فهو متفائل بأن يعود بصره، فيقول لـ«الغريال» لم يبق أحد من عائلتي على قيد الحياة إلا أنا والوالدي، بسبب قصف جوي استهدف منزلنا، الطبيب وعدني أن يعيد لي بصري، كي أعود إلى أمي المريضة، وأقدّم لها ما تحتاج».

ومن جانبها، تقول المرشدة النفسية، في إحدى دور الرعاية بأنطاكية التركية «إيمان» لـ«الغريال» يُقبل الأطفال على الرسم، لكن رسوماتهم دائماً تعبّر عن أجواء الحرب، فهم يرسمون الدبابات والصواريخ والطائرات والجثث الملقاة على الطرقات».

وتضيف «لن تنتهي الحرب في سوريا قريباً، وأخاف على مصير هؤلاء الأطفال الأبرياء، لقد تحوّلوا إلى رجال وقتلت الحرب طفولتهم الجميلة، أحاول بكل ما أستطيع أن أنسيهم مآسيهم، كما أتمنى أن ينظر العالم لما يجري في سوريا من انتهاكات لحقوق الأطفال، فالكاس يُقتلون وتُدمر المنازل والمدن، والأطفال شاهدوا وعاشوا أشياء فظيعة يُفترض أن لا يَمروا بها».

متى نكتسب ثقافة الاعتذار والمحاسبة؟



عبد الرحمن خليفة

ليس في ثقافتنا العربية مفهوم الاعتذار وشجاعة تحمل المسؤولية، ووضع المخطئ أو المسيء نفسه تحت طائلة المحاسبة، ولا حتى جرأة الاعتراف بالخطأ أو التقصير، أو إساءة الفهم والتقدير. بانكشاف أحوالنا كمجتمعات وتكوينات أهلية ومدنية ظهرت كل أمراضنا الموروثة و«التاريخية»، وانفضحت ازدواجية معاييرنا وقيمنا، وهي بالإجمال استبدادية، مرضية، إقصائية لا تعرف المراجعة أو إعادة التقييم، ويغلب عليها طابع التشبث والاعتداد بالنفس والتجربة، وإن كان ولا بد فمن أجل الاستمرار والتأبيد، لا من أجل التصحيح وإعطاء الفرص للإصلاح والتغيير.

ليس في تاريخنا القديم أو الحديث سابقة واحدة لاستقالة جنرال هزم في حرب أو خسر معركة، وليس فيه ماثرة واحدة لتنحي زعيم حزب تسبب بفشل أو الحق خسارة بجماعته، ولا أقول خسر في انتخابات عامة، لأننا أصلاً لم نعرفها في حياتنا المتبيسة والمتصحرة، ولم نر مثالا لمسؤول تحلى بالشجاعة واعتذر عن عجزه بالإيفاء بوعوده وعهوده، أو قائد بنى تقديراته على معلومات خاطئة، ولم نقرأ أو نعيش في ظل حاكم أنهى ولايته

ورحل دون ضحيج، وهكذا.. إلا فيما ندر على خجل واستحياء.

في ظل «الثورة» التي تعد عملية تغيير طويلة وشاملة تطال كل مناحي الحياة وشؤون الثقافة والفكر، لم تبرز حتى الآن إرهاصات لذلك، تبشر بتبدل في أنماط السلوك والتفكير، ولم نر رجالا يقدمون أمثلة من النوع المذكور ليتعلم الناس منهم ويحتذوا حذوهم مستقبلا، رغم عديد الكوارث التي تسبب بها بعض من احتلوا مواقع المسؤولية والقيادة، ورغم فداحة ما تسببوا به من كوارث، ليس لسوء في التقدير وفشل في التخطيط، بل لقصور عند هؤلاء واستهتار بتضحيات الناس، فكان ستمهم العام الكذب العلني الموثق بالصوت والصورة، والفساد المفضوح بالأرقام والشهود!

على العكس من ذلك شهدنا سقوطاً عند أول امتحان لشخصيات كانت تحظى بالاحترام والتقدير، وشهدنا تناقضات بين الفكر والممارسة، وخطابات وممارسات تتماهى مع نظام ثار عليه السوريون متطلعين للحرية والكرامة والشفافية. في واقع مريع وحصاد مر لفشل نخبة من (أهل السياسة والثقافة، أو هكذا يفترض) على مدى السنوات الماضية، ولا أتحدث هنا عن المتسقلين والانتهازيين، لم نر من يحترم نفسه وتاريخه وعقول الناس ووعيهم ليقول كلمة واحدة تحفظ له مكانة ضيعها أو احتراماً فقده، وكل ما نراه في واقعنا من مشاهد ومواقف وكتابات وتصريحات يتراوح بين المداورة والمناورة ليبقى أصحابها في المشهد محاطين بهالات التبرجيل والعبقرية التي يدعونها لأنفسهم.

لا غرابة في ذلك ولا هو طارئ، فهو نتاج بنية وثقافة تصر على قلب الهزيمة نصراً، والكذب ضرورة، والفشل

أمراً طبيعياً مصدره مؤامرة خارجية أو عوامل محيطية.

مناسبة الحديث ما نسمعه من مواقف جديدة عبر وسائل مختلفة، من هذا وذاك، كانوا سبباً مباشراً في المأزق الحالي والمآلات المحزنة لحالنا، رأى أحدهم أنها ترقى إلى درجة «الاعتذار» دون التقدم إلى استعداد للمساءلة والمحاسبة، وفي إصرار وعناد على «فذلقة» الأحداث والوقائع الدامغة.

نحن بحاجة إلى تغيير في نمطية التفكير والسلوك والتخلي عن ثقافة وفقه التبرير، وتربية ذواتنا وأجيالنا القادمة على نبل الأخلاق التي تعني روادع ذاتية وضمان حياة كسلطة داخلية تسبق أي منظومة قوانين نحتاجها لا تسمح للنفس الأمارة بالسوء بفعل فعلها، وللشخصيات المتمسكة بأزلية مواقعها، والاستعداد الدائم للخضوع للسلطة المعنوية للناس باعتبارهم مرجعاً أعلى ومصدراً لكل السلطات.

ليس في تجارب هؤلاء «العظماء» ومساراتهم «التاريخية» ما يعلي من شأنهم ليكونوا فوق المراجعة والمحاسبة وليقال لهم (لا تعتذروا عما فعلتم) فذاكرة الشعوب ليست للنسيان!! ولقد استمعت للبعض ممن ينطبق عليهم ما قلت وزاد في غرابتي عجرفة ردودهم وإصرارهم على أن الباطل لا يأتيهم لا من أمامهم ولا من خلفهم ولا من بين أيديهم! إضافة لعدم إيمانهم بسنة من سنن الخلق والطبيعة بمحدودية عطاء البشر وسقوف إمكاناتهم وأداءهم، وضرورة التوقف عند مرحلة ما، وزمن ما، وإفساح المجال لغيرهم.

تقتضي حالتنا مراجعات عميقة تبدأ بالإنسان ذاته ومن تلقاء نفسه، فالثورة أنهت منظومات قيمية كاملة، ومفاهيم راسخة استقرت لعقود وأجيال.

الأنظمة المستبدة تنتج معارضات على شاكلتها



أحمد مظهر سعدو

لدول الإقليم، وثالثة للروس، ورابعة للأميركان، وهذا لا يعني على الإطلاق التقوقع على الذات أو الانعزال في بوتقة صغيرة، دون أن نرى العالم من حولنا، وندخل في سياقاته أو متغيراته، فالعالم بحق أضحى قرية صغيرة، والعولمة بعجرتها وبجرها، آتية إلينا، ساحة ماحقة، قبلنا بذلك أم لم نقبل، وعينا ذلك أم لم نعيه.

العمل الوطني السوري اليوم، وفي ظل واقع المعارضة الذي وصل السوس فيه إلى نقى العظام، لم يعد مقبولا ولا معقولا، فلا بد من أن نعيد انتاج ذاتنا، لا أن نشيح بنظرنا عن المسألة، وكان الأمر لا يعيننا، أو أن كل الأخطاء التي طاولتنا جميعا، لا تحتاج من الجميع الى المكاشفة والمصارحة، وإعادة البناء ضمن معطيات أخرى، وأنساق مجتمعية، وسياسية تواكب المتغيرات، وتلاقح الفكر السياسي العصري، وتتجاوز كل من يقف في طريقها، لأن الوطن أبقى وأبقى، وهو ما يستحق التفرغ له أكثر، والدخول إلى مكنوناته بشكل أرحب وأكثر مصداقية. لأن (النقد المزدوج طريق للاستيعاب) والوطنية الحققة هي التي يحملها وطنيون حقيقيون، يؤمنون بما آمنت به وطنيتهم، والاعتراف بالأخطاء يفتح الطريق كليا (وليس موارد) لقول الحقيقة التي نحتاجها اليوم أشد الحاجة، فالهوية الوطنية تكاد تضيع، دون وعي الضرورة لها وفيها، واليأس لا يجب أن يدخل في نفوس الشعوب الثائرة، حتى لا نقع في نهايات لا تحمد عقباها، وننتهي كما تنتهي الشعوب المقهورة، التي قال فيها عبد الله العروى يوما «إذا انتهى ماضٍ جليل إلى حاضر ممقوت يفقد الماضي كثيرا من جلاله، بسبب ذلك الإخفاق، لا في أعيننا فقط، بل في ذاته، وماديتيه ولحمته».

قليل، من أجل الكرامة المفقودة والحرية المستلبة، وسيادة القانون التي وطئها الطغاة، وطوعوا كل ما فيها خدمة لمصالحهم الأنوية البراغماتية النفعية، واندرجا بذلك الدور الوظيفي المشبوه الذي قبل حافظ الأسد أن يضع نفسه فيه غير أبه بكل ما يمكن أن يجر فيه الوطن أو عبره إلى منزلقات، كانت هذه إحدى نتائجها المباشرة، ناهيك عن جر المجتمع إلى حالة تطييف ما كان لها أن تتمظهر، لولا ذلك الدور الوظيفي الذي اندرج فيه الأب، ومن بعده الابن، ليصبح الوطن مزرعة للطائفة حينا، وللعائلة أحيانا أخرى، وللمصالح الانتهازية أحيين كثيرة.

المعارضة اليوم التي اتكأت على حالة فوات ما قبل وطني، وما قبل قومي، لم تستطع حتى الآن، أن تعيد بناء نفسها، لتكون بديلا حقيقيا نزيها وصادقا مع شعبه، ووطنه، تعيد ملمة الجراح، وتساهم في إعادة تكوين الهوية الوطنية الجامعة، لتستطيع إقامة جمعية وطنية تأسيسية، غايتها الوطن، والشعب، وفقط. ومن ثم العمل الحثيث لإعلاء راية الحق والحقوق المهدورة للناس كل الناس. الانسان المهدور لم يعد بإمكانه الانتظار طويلا، والوطن المستباح ليس لديه الوقت المريح من أجل أن يكون حقل تجارب لهذا أو ذاك، ومطلب العقد الوطني الجامع بات ملحا أكثر من أي وقت مضى، وهو البديل الحقيقي والواقعي المأمول، تجاوزا لكل ما يقال أو يطرح هنا أو هناك، من عقد وطني ليس جامعا بل مشتتا ومفتتا، العقد الذي روجت له إدارة الأكراد في (روج آفا) أو عقود أخرى طائفية، أو عشائرية، أو ما قبل، وما بعد ذلك.

وإذ ليس من حق أهل الانتفاع والسوق، أن يبيعوا الوطن مرة للإسرائيليين، وأخرى

في لحظات زمنية معينة، وضمن سياقات فكرية ونظرية ما، تصعد إلى مخيال المرء مقولة طالما تناقلها جيلنا، في ظل تعويم فكر الاستبداد المشرقي، وإشاعة الفكر الشمولي نتاج الأنظمة الشمولية (سيئة الصيت) ومفاد هذه المقولة يشير إلى أن «الأنظمة الاستبدادية تنتج معارضات على شاكلتها» من حيث الشكل المتجسد، وكذلك المضامين المنضوية في تلافيفها البنيوية. وفي هذه الأجواء من حالات التقهقر والتراجع التي تعيشها المعارضة السورية بشقيها العسكري والسياسي، كذلك الداخلي والخارجي، فإن الغوص في جوانية الواقع، كثيرا ما يضعنا في أتون كشف وانكشاف، وتحريك للمياه الراكدة، التي طاولها الأسن، وفاحت منها رائحة العفن.

من هنا فإن تشريح الواقع ومن ثم تشخيصه، بنظرة موضوعية خالية من الذاتية، ومبتعدة قليلا عن المشهد، باتت مسألة في غاية الضرورة والحتمية، خروجاً أو محاولة (على الأقل) للخروج من واقع بات حملا ثقيلًا، علينا جميعا، وعلى كل من تنطح للاشتغال بمصداقية، واندماج في الثورة السورية، التي فجرها الشعب السوري منذ ست سنوات إلا

عائلة نازحة من ريف حماة تعيش في مكب نفايات سراقب

تصوير واعداد: بلال موسى



تقف العائلة إلى جانب الطريق بالقرب من مكان مكب النفايات في مدينة سراقب، ينتظر أفرادها أن تفرغ سيارة القمامة حمولتها ليبدأوا بالبحث بين ما أفرغته السيارة الضاغطة عن بقايا غلب بلاستيكية ومعدنية في تلال من النفايات.

أحد الأطفال من أبناء العائلة يقول: «أجمع النابلون والعلب المعدنية وأبيعها آخر كل نهار لأجني ٧٠٠ ليرة سورية، فأعطيها لوالدي لئلا نلبس ونشتري ما نحتاجه عليه في منزلنا الكائن جانب المكب، ننتظر يوماً حتى تنتهي سيارة القمامة من جمع النفايات بالمدينة وتأتي لترميها بالمكب لنقوم بجمعها».

لقد دفعت ظروف الحياة القاسية في سوريا العائلة للاعتماد على عمل جمع المخلفات من النفايات دون الاكتراث بما قد يصيبهم من أمراض نتيجة العبث بالنفايات.

وعند سؤالهم عن سبب امتهانهم مثل هذا العمل قال أفراد العائلة: «نحن مهجرين من قرى بعيدة في ريف حماة، أبعدتنا الحرب عن بيتنا وعن أرضنا وعن رزقنا وأقاربنا، كنا نعمل بقطاف الزيتون وبجني محصول البطاطا وحصاد الحنطة والشعير والمواسم الزراعية والحالة كانت مستورة».

يصف أفراد العائلة رحلتهم التي أوصلتهم

أن أولادنا سيكبرون دون أي يتعلموا الكتابة والقراءة كغيرهم من الأطفال في المدارس والروضات، وندناسى أية حقوق إنسانية وحقوق الأطفال في اللعب والمرح»، ويتابع: «لولا المكب لمتنا من الجوع والفقر، حالنا كحال المئات من العائلات المهجرة والنازحة من قرى بعيدة ملئت أجوائها طائرات النظام وروسيا وسوت منازلها بالأرض».

وينهي الأب حديثه بالقول: «بحثنا عن عمل مشرف نجمع منه مالا لنشتري طعاما وملابس ومازوت وما نحتاج للعيش، لم نجد مثل هذا العمل فانتهى بنا الأمر بجمع مخلفات الناس البلاستيكية والمعدنية لنبيعها كي لا نتسول ولا نجوع ولا نتزاحم مع المحتاجين أمام مكاتب الاغاثة والجمعيات الخيرية».

إلى مكب النفايات بسراقب قائلين: «تنقلنا كالبدو الرحالة من مكان إلى مكان ومن قرية إلى قرية ومن مخيم إلى مخيم نبحث عن معيشة مشرفة كالناس الباقين، وعما يجمعنا تحت سقف يقينا برد الشتاء وحر الصيف وويلات الحياة إلى أن انتهى بنا المطاف في منزل صغير بالكاد يسعنا وأطفالنا على طرف مكب النفايات».

يصف أفراد العائلة هذا المنزل بأنه «أرحم من خيمة في المخيمات»، ويقول الأب: نبدأ يومنا بانتظار سيارة القمامة لتفرغ حمولتها مما جمعته من مخلفات الناس، ونقوم بجمع ما يباع من النابلون والمعادن وغيرها، دون أن نراعي شعورنا كبشر مثل غيرنا، وندناسى كرامتنا التي داستها ظروف الحرب والتهجير، وندناسى





النظام وروسيا

يستهدفان المرافق الحيوية عمداً ويستخدمان أسلحة حارقة

فريق الغريال

حظر الأسلحة الكيميائية»، فقد أُلقت المروحيات التابعة لها براميل متفجرة، تحتوي مواد كيميائية سامة على أحياء سكنية في معازل للمعارضة في مدينة حلب في العاشر من أغسطس / آب والسادس من سبتمبر / أيلول عام ٢٠١٦.

ونسبت لجنة التحقيق الأممية في تقرير أصدرته في الرابع والعشرين من أغسطس / آب، هجوميين بالأسلحة الكيميائية عام ٢٠١٦ إلى النظام السوري، وواحد إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي يخضع بالفعل لعقوبات من الأمم المتحدة.

إن منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعروفة باسم «هيومن رايتس ووتش»، منظمة دولية تعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وفيها محامون وصحافيون وأساتذة جامعات وخبراء مختصون في شؤون بلدان العالم، من مختلف الجنسيات وقيّمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم.

تأسست المنظمة عام ١٩٧٨، واتخذت من نيويورك مقراً دائماً لها، ويتبع لها مكاتب في لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلوس، وتقيم مكاتب مؤقتة عند الضرورة.

تعمل المنظمة على رصد ما تقتزفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان، بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية السياسية ومذاهبها العرقية والدينية، وذلك بهدف الدفاع عن حرية الفكر والتعبير، والسعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي، ومحاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

كما تتطّلع إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية لكافة البشر، ويجري باحثوها تحقيقات لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ثم تنشر نتائج التحقيقات على شكل كتب وتقارير سنوية، الأمر الذي تغطيه وسائل الإعلام المحلية والعالمية ويساعد على إحراج الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان أمام العالم.

كما تقدّم المنظمة أحدث المعلومات عن الصراعات وأوقات الأزمات -مثل شهادات اللاجئين- بهدف خلق رأي عام ورد فعل دولي إزاء الحروب في العالم، وتهتم المنظمة بقضايا العدالة الدولية، ومسؤولية الشركات العالمية، والحرية الأكاديمية، وأوضاع السجون، وأحوال اللاجئين.

ومن أمثلة نجاحاتها في تحقيق أهدافها ومساعدتها، نجاحها في اعتماد معاهدة تحظر تجنيد الأطفال في الجيوش. كما فازت بجائزة نوبل للسلام عام ١٩٩٧ إثر جهودها لمناهضة استخدام الألغام الأرضية، ولها جهود معتبرة في إنشاء محكمة جرائم الحرب.

وما يزيد من قوّتها أنها تحافظ على استقلاليتها باعتمادها على تبرعات المؤسسات الخاصة والأفراد، ولا تقبل الدعم المالي الحكومي.

وثقّت منظمة «هيومن رايتس ووتش» في عام ٢٠١٦ عدّة هجمات متعمّدة على المنازل والمرافق الطبية والأسواق والمدارس، بما فيها غارة جوية كبرى ل سلاح الجو الروسي أصابت مستشفى القدس والمناطق المحيطة به في ٢٧ أبريل / نيسان ٢٠١٦، ما أسفر عن مقتل ٥٨ مدنياً ومريضاً.

وبحسب المنظمة فإن العديد من الهجمات المشابهة وقعت على المرافق الصحية في شهر أغسطس / آب وحده من العام نفسه، على مرافق حيوية في محافظات إدلب وحلب وحماة وحمص.

وأشارت المنظمة في تقرير لها إلى أنّ، قوات النظام استخدمت ما لا يقل عن ثلاثة عشر نوعاً من الذخائر العنقودية المحرمة دولياً، في أكثر من ٤٠٠ هجمة على مناطق تسيطر عليها المعارضة، في الفترة ما بين يوليو/ تموز ٢٠١٢ وحتى أغسطس / آب ٢٠١٦، ما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين من بينهم أطفال.

وأضاف التقرير أنّ، العمليات العسكرية السورية-الروسية المشتركة، التي بدأت في ٣٠ سبتمبر / أيلول ٢٠١٥، استخدمت الذخائر العنقودية المحرمة دولياً على نطاق واسع، على الرغم من أنّ معظم الدول حظرت استخدامها، لأن القنابل الصغيرة التي ترميها تنتشر في مساحة واسعة، ولا تميّز بين المقاتلين والمدنيين، ولأن العديد من الذخائر الصغيرة لا تنفجر وتتحول فعلياً إلى ألغام أرضية يمكن أن تنفجر إذا لمست، حتى بعد سنوات عديدة.

وبحسب التقرير ذاته فإنّ، قوات النظام وحلفاءها لجؤوا بشكل متزايد إلى استخدام الأسلحة الحارقة، مع ما لا يقل عن ثماني عشرة هجمة موثقة على معازل للمعارضة في حلب وإدلب بين الخامس من يونيو/ حزيران والعاشر من أغسطس / آب، وقد بثّ تلفزيون «روسيا اليوم» في يونيو / حزيران لقطات لأسلحة حارقة (من نوع آر بي كي-٥٠٠ زاب-٢٥ إس إم) محمّلة على طائرة هجومية مقاتلة من طراز «سو ٣٤» في قاعدة عسكرية سورية، وإنّ الأسلحة الحارقة تحفّز سلسلة من التفاعلات الكيميائية التي تشعل الحرائق صعبة الإطفاء، وتسبب حروقاً شديدة الإيلام، ويصعب علاجها.

وصادقت ١١٣ دولة من بينها روسيا على بروتوكول «اتفاقية الأسلحة التقليدية» الذي يحظر استخدام الأسلحة الحارقة التي تلقى من الجو على مناطق «تجمعات المدنيين».

وعلى الرغم من إثبات استخدامها الأسلحة الحارقة، تواصل روسيا نفي تورطها في هجمات تلك الأسلحة في سوريا، كما تتجاهل سوريا باستمرار دعوات التوقيع على البروتوكول، الذي تمّ توثيق انتهاكه من قبل قواتها العسكرية، منذ نهاية عام ٢٠١٢.

إضافة إلى ذلك، واصلت قوات النظام أيضاً، استخدام المواد الكيميائية السامة في كثير من الهجمات بالبراميل المتفجرة في انتهاك لـ «اتفاقية

قلعة الحصن.. تحفة عمرانية نادرة

نداء الدندشي

يقال: إن الأطفال في أوروبا حين يلهون على شواطئ بلادهم يعمرّون قلاعهم الرملية الطفولية كنماذج مصغرة لقلعة الحصن. فهذه القلعة هي الأكثر شهرة عالمياً، نظراً لاكتمال عمارتها، وتلبية هندستها المعمارية لشرط الوظيفة التي أنشئت من أجلها، فهي قلعة أقيمت لمهم عسكرية، لكنها خدمت في بعض جوانبها الحياة المدنية حين أوكل للحاميات المتمركزة داخلها حماية القوافل التجارية القادمة من الشرق باتجاه مرفأ طرابلس على ساحل البحر المتوسط، قبل أن تقسّم جغرافيا المكان إلى دول لها حدود تفصل المدن عن بعضها.

أهمية قلعة الحصن الجغرافية

بنيت القلعة التي تقع على بعد ٦٠ كم غرب مدينة حمص على قمة جبل بركاني شديد الانحدار، يتمتع بموقع فريد، يشرف من خلاله على كامل الممر الجغرافي المسمى «فتحة حمص طرابلس»، وهي الوهدة التي تفصل سلسلتي جبال لبنان الشرقية والغربية عن سلاسل الجبال السورية، فيشرف المكان على الطرقات التجارية التي دأبت قوافل التجار والمسافرين استخدامها منذ أن عرف الإنسان أهمية التجارة وأولع بجني المال، قوافل قادمة من عمق قارة آسيا باتجاه مدن ساحل البحر المتوسط ومرافئه الشهيرة. لكن هذا الطريق جذب جماعات اللصوص وقطاع الطرق التي كونت عصابات ما فتئت تغير على قوافل التجار والمسافرين فتسلبها بضائعها وفي حالات كثيرة تقضي على أرواح هؤلاء المساكين الذين توقع بهم أقدارهم السيئة

في قبضة اللصوص حين تلقى منهم مقاومة، وهو أيضاً الطريق الشهير الذي طالما سلكته قوافل جند المحتلين أثناء تأديتهم مهمة تحقيق طموحات حكامهم ومآربهم في بلوغ مراتب السلطة والسطوة العليا. ما استدعى الأمر إقامة حصن يقيم به عساكر مهمتهم الذود عن بلادهم في حالة الحرب، وحماية القوافل التجارية في السلم.

قلعة الحصن في التاريخ

تذكر المصادر التاريخية أن الرومان هم أول من تنبه إلى أهمية المكان، فأقاموا عليه برجاً صغيراً لمراقبة الطريق المفتوح نحو البحر، حماية لإمبراطوريتهم التي أقاموها في سورية. هذا البرج ظل قائماً حتى عام ١٠٣١ حين قرر حاكم مدينة حمص، شبل الدولة نصر بن مرداس، استغلال المكان لإقامة حصن أكثر فاعلية، فنقض البرج وبنى قلعة صغيرة أقامت فيها حامية من الكرد أوكلت لها مهمة حماية طريق التجارة الذي يوصل مدن الشام الداخلية بمرفأ طرابلس ومن هنا جاءت تسميتها القديمة: «حصن الأكراد». لعب هذا الحصن دوراً حيوياً في تأخير سيطرة الصليبيين على المنطقة، الذين تنهبوا إلى أهميته الفائقة منذ حملتهم الأولى، فوضعو مهمة الاستيلاء عليه ضمن خططهم الاستراتيجية الهامة، لكنهم لم يتمكنوا من السيطرة عليه إلا بعد عدد من الجولات تراوحت بين نجاح وإخفاق ثم نجاح أخير أصبح الحصن هجوماً في حوزة أملاكهم عام ١١١٠م باستيلاء دوق أنطاكية «تانكريد» عليه.

رسم الصليبيون أثناء إقامتهم الأولى خطة بناء طموحة تليق بالمكان، فبدأوا سلسلة أعمال



تمت إضافة منبر حجري لكنيسة القلعة بعد تحويلها لمسجد

عمرانية لتوسعته وتحصينه بحيث يخدم أهدافهم في الحرب والسلم. وزودوا القلعة بمستلزمات الحياة الضرورية، معصرة زيت تفي بأغراض الطهي، مطحنة حبوب وفرن لإعداد الخبز ومستودعات ضخمة لحفظ المؤن تكفي الجند خمس سنوات إن داهمهم الحصار، وفي السلم أوكلت لهذا الحصن مهمة تزويد الحجاج القادمين من أوروبا بالمؤن الغذائية خلال رحلتهم للحج في القدس وبيت لحم، وأثناء عودتهم إلى ديارهم أيضاً، وأسكنوا فيه حامية من الرهبان المحاربين كان يطلق عليهم اسم «الأسبتارية». حاول العرب استرداد القلعة أكثر من مرة، وحاصرها صلاح الدين الأيوبي لكنه تراجع عنها حين داهمه فصل الشتاء، ففكر بخطورة أن تتقطع بجيشه السبل إن امتلأت أرض البقيعة الطينية الرخوة بالطيني، لكنه لم يعد لحصارها ثانية، ولم تحرر إلا بعد مئة عام، رغم المحاولات المتعددة لاستردادها والتي منيت بالإخفاق، حتى الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، حين قدم



بنيت القلعة من حجارة كلسية بيضاء

أقيمت عليه جسور متحركة تصل جسمي القلعة ببعضهما، ترفع ليلاً وأثناء الشعور بالخطر. يغذى الخندق مياه الأمطار عبر قنوات أعدت لهذه الغاية وما زالت فاعلة.

السور الخارجي: هو حصن قائم بذاته، يضم ثلاثة عشر برجاً دفاعياً لحماية الحصن الداخلي زودت بمرامي السهام والسقاطات لسكب الزيت المغلي، وأماكن مريحة يتمركز فيها الجنود لمراقبة الطرقات المؤدية للقلعة وممرات تسمح لهم بالتطواف وتبديل الحراسة دون أن يكشف أحد وجودهم، وفيها مخازن ضخمة للمؤن، مطحنة، صهاريج لتجميع مياه المطر، أقبية واسعة لإقامة الرتب المتدنية من الجند ومنازلهم أيضاً، واسطبلات للخيل يمكنها أن تؤوي ٤٠٠ حصان في آن معاً.

قلعة الحصن اليوم

تتبع القلعة قانونياً للمديرية العامة للآثار والمتاحف، التي سعت لتسجيل القلعة ضمن التراث العالمي لمنظمة اليونسكو، في عام ٢٠٠٦ حسب الجدول الدائر بين الطرفين وأصبحت القلعة رسمياً من ضمن التراث العالمي. لكن المنظمة سجلت واحدة من أسوأ حالات تخاذلها المريع حين صممت على استهداف عساكر النظام جسم القلعة بالمدافع والطائرات متذرعين بـ «مطاردة الإرهابيين»، الذين هم من أبناء سكان المنطقة، لكن المعارضين لسياسة النظام وممارساته، فلم يصدر عن المنظمة موقف جاد للدفاع عن إرث ثقافي عالمي موثق ضمن سجلاتها ويخص البشرية كافة، ولم تتخذ خطوة جادة للدفاع عنها ومحاولة إنقاذها.

القائمة وزيادة تحصيناتها، لكن محاولات استرجاعها المتكررة، والكوارث الطبيعية التي ألمت بها وهدمت أجزاء كبيرة منها فرضت إعادة بنائها أكثر من مرة، فخلال فترة الاحتلال الصليبي أصابها ثلاث زلازل مدمرة، كان يجري إثر كل منها إعادة بناء وتحصين وتوسعة القلعة، توج آخرها ببناء قاعة الفرسان الجميلة عام ١٢٥٠، وبرج المدخل الشمالي عام ١٢٥٥م. ثم أضاف القائد الظاهر بيبرس وقلالون ثلاثة أبراج هامة لها. يتألف بناء القلعة من كتلتين معماريتين ضخمتين، أقيمتا على مساحة ثلاثة هكتارات مربعة، وهي مقسمة إلى ثلاث خطوط دفاعية: القلعة الداخلية: مكان إقامة الحظوة من الجند، والرتب الرفيعة من الضباط، يتصل بالمدخل الرئيس عبر ممر منكسر ينحدر تدريجياً نحو المدخل، وله أبواب مفتوحة على الخندق لزيادة تحصين المدخل. يتضمن هذا البناء مستودعات لتخزين المؤن، قاعة ضخمة للاجتماعات، مطعم، معصرة زيت، صهاريج ضخمة تجمع فيها مياه المطر، حجرات واسعة للنوم والإقامة، كنيسة لتأدية الصلاة، ومسرح دائري مكشوف لإبعاد الملل والرتابة عن الحياة المغلقة داخل الحصن، وحصن البناء من الخارج بجدران مائلة يصعب تسلقها، وخمس أبراج دفاعية ضخمة تحيط بمركز إقامة حاكم القلعة، زودت بالسقاطات ومرامي السهام، من هذا المكان يمكن كشف المنطقة المحيطة، من البحر المتوسط حتى أطراف حمص.

الخندق: يحيط بجسم القلعة ويفصلها عن السور الخارجي بحيث يشكل خط دفاع ثان،

السلطان الظاهر بيبرس ونصب المجانيق باتجاه السور الجنوبي، النقطة الأضعف في بناء القلعة المتين، وبعد شهر من الحصار تمكن من دخول الحصن وتحريره بالكامل في ٨ نيسان سنة ١٢٧١ م، وأعطى الحماية المتمركزة داخله أذناً بالمغادرة إلى ديارها الأصلية، ثم بدأ إعادة بناء ما تهدم من السور مضيفاً إليه برجين رئيسيين، وحول الكنيسة إلى جامع بإضافة منبر حجري لها، ثم بنى السلطان قلالون برجاً ثالثاً في الجهة الجنوبية من البناء، ومن هذا المكان انطلق لتحرير قلعة المرقب سنة ١٢٨٥م.

في العهد العثماني أهملت القلعة وأوكلت الحكومة مهمة حماية طريق التجارة لعائلات كبيرة تتمتع بروح الفروسية، فبدأ سكان القرية المجاورة بالدخول إليها وبناء بعض المنازل التي كانت معدودة وخجولة في البداية، لم تلبث أن توسعت لتصبح قرية صغيرة لها حارات ودروب توصل بين أقسامها وبلغ عدد ساكنيها ٥٠٠ نسمة.

استمر هذا الوضع حتى دخول الفرنسيين إلى سورية. آن ذاك كانت ذاكرة الفرنسيين ملأى بذكريات تاريخهم الذي عرفوه جيداً في المدارس، من ضمنها كانت قلعة الحصن والمهام التي تولت القيام بها خلال إقامة رهبان الاسبتارية فيها.

هنا سجل التاريخ عودة مثيرة للجدل برزت بالأهمية القصوى التي أولاهها الفرنسيون لقلعة الحصن المشهورة عالمياً باسمها الفرنسي «Crac der chevalier» ففرضوا على الحكومة السورية التي انشأت من قبلهم شراء القلعة وإخراج السكان منها ثم إعادة توطينهم في القرية المجاورة، وأوفدوا مهندسيهم للقيام بسلسلة أعمال تنظيف وترميم استغرقت عامين ١٩٣٤-١٩٣٦م، كان الهدف استثمارها سياحياً لصالح الدولة الفرنسية.

عمارة القلعة

وصفت قلعة الحصن كواحدة من أهم وأكبر الحصون العسكرية في العالم، وأكثرها اكتمالاً من حيث التحصين والجمال، حيث بنيت من الحجارة الكلسية البيضاء، على قمة جبل بركاني صخوره سوداء، ما أنح تميزها عن سواها من الأبنية المحيطة، هذه الحجارة جلبت من جبال تبعد أربعة كيلومترات عنها، عبر طرقات جبلية وعرة.

هذا الصرح المعماري الرائع لم يتم بناءه دفعة واحدة، بل على مراحل بدأت بتوسعة القلعة



تداخلت طرز معمارية مختلفة في القلعة بحكم تعاقب السيطرة عليها

أسباب الإصابة بـ "مرض التيفوئيد" وكيفية العلاج

د. هشام علوان

الحمى التيفية (التيفوئيدية) أو حمى التيفوئيد هو مرض معدٍ، ينتج من أكل أو شرب المواد الملوثة.

لقد أثبت العلماء أن الإنسان أصيب بالحمى التيفية منذ ٢٠٠,٠٠٠ سنة، ومن المهم معرفة أن العائل الوحيد لهذا المرض هو الإنسان، كمرض شلل الأطفال، لذلك فمن الممكن نظرياً السيطرة عليه إلا أن ظروف الفقر والفوضى التي تضرب أنحاء العالم تحول دون ذلك، كما أن هناك سبب آخر مهم وهو أنه يوجد أكثر من ألف نوع من البكتيريا المسببة لهذا المرض.

طرق العدوى والوقاية

العدوى تكون غالباً عن طريق الطعام الملوث ببول أو براز المريض، حيث ينقل الذباب البكتيريا المسببة للمرض إلى الأطعمة المكشوفة، فذلك يكون الاهتمام بالنظافة الشخصية واتباع العادات الصحية وغسل الأيدي والتأكد من نظافة الأطعمة وطهيها جيداً من أهم طرق الوقاية ضد عدوى التيفوئيد.

وبعد الإصابة تنتقل الحمى التيفية عن طريق الفم إلى الأمعاء، بعد تناول المأكّل أو المشروبات أو الخضار أو الفواكه التي تعرّضت لبول المصاب أو برازه، فتنتشر العvisة التيفوئيدية في الكبد والدماغ والطحال والعظام.

إن حالات الإصابة المقدّرة سنوياً تتراوح بين ١٦-٣٣ مليون حالة تنتج عنها ٢١٦٠٠٠ حالة وفاة في المناطق الموبوءة، وتحدّد منظمة الصحة العالمية «التيفوئيد» باعتباره مشكلة صحية عامة خطيرة، ويصيب بنسبة أعلى الأطفال والبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٩ سنة.

مراحل الإصابة

تمّ تقسيم سير مرض التيفوئيد غير المعالج إلى أربع مراحل بارزة، تدوم كل واحدة منها لمدة أسبوع، وخلال هذه المراحل يصبح المريض منهكاً وهزياً.

في الأسبوع الأول: ترتفع درجة حرارة الجسم ببطء، وتشاهد موجات الحمى بالإضافة لبطء القلب والتعب والصداع والسعال، كما يحدث

الرعاف (النزيف الأنفي) في ربع الحالات وقد يشعر المريض بألم في بطنه، وينخفض عدد كريات الدم، ويكون زرع الدم إيجابياً من أجل السالمونيلا التيفية أو نظيرة التيفية.

في الأسبوع الثاني: يصبح المريض متعباً جداً، لا يستطيع النهوض من الفراش وترتفع درجة حرارته إلى ٤٠ درجة مئوية تقريباً، إضافةً لبطء القلب (التفارق الحراري النبضي)، ويعدّ حدوث الهذيان شائعاً، حيث يكون المريض هادئاً بأغلب الأوقات وأحياناً عصيباً، وتظهر بقع وردية في أسفل الصدر والبطن عند ثلث المرضى، كما تُسمع الغطائط أيضاً في الرئتين.

ويتمدد البطن ويحدث الألم في الربع السفلي الأيمن منه حيث تسمع القراقر، وقد يحدث الإسهال في هذه المرحلة حيث يبرز المريض من ٦ إلى ٨ مرات يومياً، ويكون البراز أخضر رغوي براثحة كريهة، ويعد الإمساك شائعاً أيضاً، كما يتضخم الكبد والطحال.

في الأسبوع الثالث: قد يحدث عددٌ من المضاعفات: منها النزف المعوي، ويعد خطيراً جداً ولكنه ليس مميتاً.

وقد يحصل انثقاب بالأمعاء، وهو مضاعفة خطيرة جداً وعادةً تكون مميتة، ربما يحدث بدون علامات إنذارية حتى حدوث الإنتان الدموي أو التهاب الصفاق المنتشر، إضافة إلى التهاب الدماغ، وأمراض رئوية مثل ذات الرئة و التهاب القصبات الحاد، إلى جانب أعراض

وقد يحصل انثقاب بالأمعاء، وهو مضاعفة خطيرة جداً وعادةً تكون مميتة، ربما يحدث بدون علامات إنذارية حتى حدوث الإنتان الدموي أو التهاب الصفاق المنتشر، إضافة إلى التهاب الدماغ، وأمراض رئوية مثل ذات الرئة و التهاب القصبات الحاد، إلى جانب أعراض

وقد يحصل انثقاب بالأمعاء، وهو مضاعفة خطيرة جداً وعادةً تكون مميتة، ربما يحدث بدون علامات إنذارية حتى حدوث الإنتان الدموي أو التهاب الصفاق المنتشر، إضافة إلى التهاب الدماغ، وأمراض رئوية مثل ذات الرئة و التهاب القصبات الحاد، إلى جانب أعراض

عصبية نفسية (غمغمة وهذيان أو غيبوبة)، وخراجات مختلفة مثل التهاب المرارة والتهاب الشغاف والتهاب العظم.

تبقى الحمى مرتفعة جداً وتقل تذبذباتها كثيراً خلال اليوم، ثم يحدث التجفاف ويصاب المريض بالهذيان (الحالة التيفية)، وتنخفض الصفائح الدموية ببطء ويزداد خطر النزف.

وفي نهاية الأسبوع الثالث تبدأ الحمى بالهبوط (إقلاع الحمى)، وتستمر بالانحسار في الأسبوع الرابع وهو الأسبوع الأخير.

العلاج

يقتل المرض بين عشرة بالمائة إلى عشرين بالمائة من المصابين، إذا لم يقدم لهم العلاج المناسب، وهناك العديد من المضادات الحيوية المتاحة في كل البلدان.

وقد يشعر المريض بتحسن بعد عدة أيام، ولكن لا بدّ من أخذ العلاج، لأنّ تحسنه ليس إلا بداية لنشاط البكتيريا داخل جسده، فعليه المتابعة وإجراء التحاليل أثناء العلاج، وإجراء تحاليل بعد انتهاء العلاج بمدة للتأكد من زوالها تماماً.

ومن طرق العلاج المتبعة تعويض المريض بالسوائل، كما ينصح المريض بالراحة، وتناول المضادات الحيوية المناسبة وعادة يتم إعطاء سيبروفلوكساسين (Ciprofloxacin) لمدة ١٤ يوماً، بحسب ما يصف الطبيب.



يعد ارتفاع درجة الحرارة من أعراض التيفوئيد



المناطق المحاصرة في سوريا

17145

مقتل مدنياً داخل المناطق المحاصرة منذ بدء الحصار وحتى هذه اللحظة

14

منطقة مازالت تخضع للحصار حتى الآن

2

منطقة تحاصرها تنظيم داعش وقوات النظام

11

منطقة تحاصرها قوات النظام

1

تحاصرها قوات سوريا الديمقراطية



8229

برميل متفجر القتها قوات النظام على المناطق المحاصرة

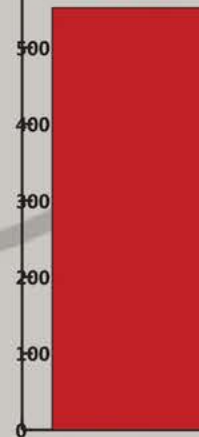


70

هجمة كيماوية على المناطق المحاصرة

مقتل **584** شخصاً بسبب الحصار على يد قوات النظام وتنظيم داعش

552



32

قوات الحكومية

تنظيم داعش